

تمهيد:

احتل موضوع التنمية الاقتصادية (Economic Developement) منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية الإقليمية، وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي اقتصت بدراسة أوضاع التخلف الاقتصادي والتنمية من جوانبها المختلفة ولقد تعزز الاهتمام بمسألة التنمية من خلال بروز جملة من العوامل في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان من أهمها الرخاء المتحقق في البلدان الصناعية المتقدمة بالإضافة إلى شيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي وظهور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذي عزز مساعي التعاون الدولي في مجال التنمية والغرض من هذا التحليل هو الكشف عن ماهية التنمية من حيث مفهومها وأهدافها ووسائلها ودور التجارة الخارجية في تحقيقها وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على ماهية التنمية وأهدافها ووسائلها ودور التجارة الخارجية في تحقيقها وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على ماهية وأهداف التنمية الاقتصادية في مبحث أول ، وفي المبحث الثاني نتناول عوامل واستراتيجيات التنمية الاقتصادية وفي المبحث الثالث نسلط الضوء علي التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية أما المبحث الرابع والأخير فهو يتصدي لدور الدول النامية في مجال التجارة الخارجية والعقبات التي تقف في وجهها.

المبحث الأول: ماهية وأهداف التنمية الاقتصادية

لا يسعنا في هذا المبحث إلا أن نتحدث عن بعض المفاهيم الواردة حول التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى الحديث عن أهداف التنمية الاقتصادية ومن أجل ذلك نورد المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

نستطيع القول انه لا يوجد مفهوم وحيد للتنمية الاقتصادية بل هناك عدة مفاهيم لها يتناسب عددها مع عدد الأعمال التي عالجت هذا الموضوع حتى الآن ، فما من كاتب تنموي إلا حاول أن يوضح لقرائه مفهومه الخاص للتنمية بحيث أصبح هذا المفهوم من أكثر المفاهيم الاقتصادية انتشارا في الوقت الراهن ومن اقلها وضوحا في الوقت نفسه ونرى أنه من المناسب قبل الدخول في تحديد مفهوم التنمية أن نحدد مدلولات بعض المفاهيم القريبة منه والمختلفة عنه إلى حد ما ، ومن هذه المفاهيم :

1- الثورة الصناعية:

وهي انطلاق تنمية نموذجها جديد تصحبه مبتكرات جديدة⁽¹⁾، ويقصد بها أساسا الظاهرة التي عرفتها أوروبا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ، وتختلف الثورة الصناعية عن التنمية الاقتصادية في كون هذه الأخيرة تتم بصورة إرادية وتعنى بالجوانب الاجتماعية بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي .

2- التحديث :

ويقصد به محاولة نقل الثروة الصناعية التي عرفتها أوروبا إلى بقية أنحاء العالم ويستخدم هذا المصطلح كمرادف للتغريب أي تقليد نمط الحياة في الغرب المصنع تقليدا أعمى، أي دون مراعاة خصوصيات البلد المقلد

3- التقدم الاقتصادي :

وهو انتشار الحداثة بأقل التكاليف وبالسرية المثلى في شبكة من العلاقات تتجه نحو الشمول ، كما يعرفه البعض على انه ينشأ عن سهولة الحراك والحركية ، فعند ظهور تقنية جديدة أكثر إنتاجية تبادر إحدى المنشآت الاقتصادية باستخدامها ، مما سيرفع من أرباحها أو يخفض من أسعارها ، وهو بهذا المعنى يعني

(1) - سيد محمود سيد محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية ، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة دمشق،

المرونة العالية للبنى الاقتصادية والمؤسسية للبلد المعني ، ويختلف التقدم الاقتصادي عن التنمية الاقتصادية من حيث أنه يقتصر على الوسائل ويهمل الغايات.

4- النمو الاقتصادي :

ويعرفه "فرانسو بيرو" بأنه عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ما في بلد ما (1) ، يضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن وذلك للتمييز بين النمو الاقتصادي والتوسع الاقتصادي الذي يتم لفترة زمنية قصيرة نسبياً (2). فالنمو الاقتصادي إذن يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .. الخ .

إن مصطلح التنمية الاقتصادية يعني أشياء مختلفة لمختلف الأشخاص ، ولهذا من الضروري أن يكون لدينا تعريف محدد ومقبول ، وبدون مثل هذا التعريف سوف يصعب تحديد مدى انجاز وتطور هذا البلد أو ذاك في مضمار التنمية الاقتصادية وقد اختلفت تعريفات التنمية الاقتصادية فيما بين الاقتصاديين والكتاب، ولكنها أجمعت على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية الاقتصادية فقد عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي ، كما عرف (Edger –owen) التنمية الاقتصادية في كتابه عام 1987 بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة و دور الجماهير في المجتمع.

ويعرفها البعض أيضا بالمفهوم الواسع بأنها رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل ، وقد عرف (A.K.Sen) التنمية الاقتصادية بأنها تعمل على توسيع الحقوق والقدرات ، فالأول يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية واحترام النفس والثاني يمنح الفرد الحرية، والتعريف الأفضل للتنمية

(1) - تيسير الروادي، التنمية الاقتصادية ، مديرية الكتب والمطبوعات ، سوريا ، 1992، ص: 86.

(2) - سيد محمود سيد محمد، مرجع سابق، ص: 64.

الاقتصادية بالمفهوم الشامل هو أنها تمثل ذلك التطور البنائي أو التغيير البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع .

ويرتكز هذا التعريف على عنصرين أساسيين هما : تغيير بنياني وتوفير الحياة الكريمة فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى تعني إحداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني مثل معدل الادخار، ومعدل الاستثمار ، ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي... الخ. إن هذا التغيير يختلف من مجتمع إلى آخر حسب حجم ونوع الموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع ، ولهذا فقد استبدل هدف زيادة الدخل الفردي بهدف تحقيق الحياة الكريمة للفرد رغم أهمية الدخل الفردي ويتضمن مفهوم الحياة الكريمة توفير الاحتياجات الأساسية للفرد، وتوفير حرية الاختيار للفرد في المجتمع⁽¹⁾.

ومع تطور الفكر من جراء التغييرات الإقليمية والدولية حاول بعض الاقتصاديين إدماج العامل الاجتماعي في عملية التنمية الاقتصادية وكانت الأمم المتحدة أول من حاول إعطاء مفهوم اجتماعي للتنمية الاقتصادية حيث ورد في إحدى وثائقها الصادر سنة 1947 أن الغاية النهائية للحكومات من التنمية الاقتصادية هو رفع الرفاه القومي لكل السكان، وفي هذا الصدد يري بعض الاقتصاديين أن ربط التنمية الاقتصادية بتحسين مستوى حياة غالبية السكان لا يجد مبرره فحسب من الناحية الاجتماعية ، بل أيضا من الناحية الاقتصادية، ذلك أن النفقات التي يقوم بها الأشخاص أو الدولة لتحسين نظام الغذاء والحالة الصحية والمستوى الثقافي يمكن أن تكون أكثر إنتاجية في المدى البعيد من استثمارات أخرى.

إلا أن هذا المفهوم الاقتصادي والاجتماعي للتنمية الاقتصادية ، الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية سرعان ما تغلب عليه المفهوم الاقتصادي الذي يعتبر التنمية الاقتصادية مجرد تنامي الناتج الوطني ، ويبرر أصحاب هذا المفهوم الأخير ذلك بالقول أن الإصرار على ربط مفهوم التنمية الاقتصادية بتحسين مستوى حياة السكان واعتبار ذلك التحسين هو المعيار الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية من شأنه أن يجعل مصطلح التنمية الاقتصادية يتحول من مفهوم كمي إلى مفهوم نوعي ومن مصطلح يصف حالة معينة إلى مصطلح يقدم وصفات لبلوغ حاجة معينة وعلى أية حال فإن الاتجاه الذي يتعامل مع التنمية كمفهوم اقتصادي بحت، قد أدخل مكانه منذ منتصف الستينات ليحتله من جديد مفهوم اقتصادي اجتماعي للتنمية الاقتصادية.

(1) - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر ، الأردن، 2007 ، ص : 122-123.

ويرى هذا المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية ، إن أية تنمية جديدة بهذه التسمية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق ما يلي (1):

إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب.

تحويل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الإنسان.

تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا منسجمة مع البيئة.

وتعرف اليونسكو (UNISCO) التنمية الاقتصادية بأنها انبعاث لروح المجتمع ذاتها ، وهذا التعريف قريب من تعريف " موريس غرنييه" (Mourice Guernie) العضو المؤسس لنادي روما، فالتنمية الاقتصادية عند هذا الكاتب هي ولادة ثانية للحضارات الكبرى في عصر التقدم التقني ، وعصر حقوق وواجبات الإنسان العلمية، ويرى الكاتب في هذا المجال أن الخطأ الأعظم الذي يرتكبه الاقتصاديون عادة هو اعتقادهم أن غاية التنمية الاقتصادية ووسائلها هي ذات طبيعية اقتصادية ، وأن هدف كل الشعوب هو الوصول إلى نمط حياة الغرب الصناعي والأصح هو أن ما يهم الإنسان بالدرجة الأولى هو أن يعيش وينتج في إطار حضارته الأصلية ، وهذا ما لم يتحقق للإنسان في العالم الثالث في ظل أنماط التنمية الاقتصادية السابقة التي كانت مجرد تقليدا أعمى للدول الصناعية .

والحقيقة أن هذا المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية المتمحور أساسا حول الإنسان باعتباره غاية ووسيلة كل تنمية حقيقية قد جاء كردة فعل على أزمة النمو في البلدان الرأسمالية وانحصار التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، وهي أزمات ظهرت جليا مع بداية السبعينات ومن ذلك التاريخ ظهر اتجاه جديد ينادي بعدم صلاحية المفاهيم والاستراتيجيات التنموية المستمدة من التجارب والفكر الغربي إذ أعلن الخبراء الأفارقة المجتمعون في موروفيا عاصمة سيراليون في فبراير 1970 ، بناء على مبادرة من المجلس الاقتصادي التابع للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ما يلي: « أن الأمم النامية ضحية لنظام اقتصادي عالمي وضع لمصلحة الأمم العظمى... وأنها أيضا ضحية مفهوم سيء التخطيط قادها نحو نماذج غير ملائمة للتنمية الاقتصادية ، لا تتجاوب مع حاجاتها الأساسية» (2).

(1) - سيد محمود سيد محمد، مرجع سابق، ص : 64.

(2) - سيد محمود سيد محمد، محاضرات في التنمية الاقتصادية، مذكرة لأقسام الروابع الاقتصادية ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة انواكشوط،

والحقيقة أنه من الصعب وضع تعريف دقيق للتنمية الاقتصادية ، ومع ذلك فلم يحاول خبراء الأمم المتحدة تعريف التنمية والنمو بعبارات واضحة ومحددة، ورغم ذلك نجد بعض التعاريف التي حاولت تحديد طبيعة التنمية من بينها :

إن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية إرادية تهدف لزيادة الدخل الوطني الحقيقي العام الفردي، ولفترة زمنية طويلة أي (عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة وكذلك الدخل الفردي المتوسط خلال فترة زمنية معينة)⁽¹⁾.

كما نجد أن "فؤاد مرسي" يعرف التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة بأنها عملية النمو المعجل الذي يجري في إطار تاريخي محدد، والذي يتمثل في التركيز على التصنيع وسيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية والوطنية⁽²⁾.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان ، وتوفير أسلوب الحياة الكريمة ولا ينظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها غاية في حد ذاتها ، وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى ، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف ظروف كل دولة ، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية ومن أهم هذه الأهداف ما يلي :

1- زيادة الدخل القومي :

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة بل من أهم الأهداف على الإطلاق ، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة فيها وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي⁽³⁾، والدخل القومي المقصود هنا هو الدخل الحقيقي لا النقدي، المتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة معينة.

(1) - كمال بكري ، التنمية الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1984، ص : 71.

(2) - فؤاد مرسي، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية ، مطبعة الأديب، العراق، 1977، ص: 71.

(3) - محمد عبد العزيز عجمية، صبحي تادريس فريضة، مذكرات في التنمية والتخطيط ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ، 1986، ص : 64.

وليس هناك شك في أن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه عوامل معينة كمعدل زيادة السكان ، وإمكانيات البلد المادية والفنية، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كثيرا كلما اضطرت الدول إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدولة المادية والفنية ، فكلما توفرت أموال كثيرة وكفاءات أحسن ، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي، وكلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي أصغر .

وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل الحقيقي، أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها يعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

2- رفع مستوى المعيشة :

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات ، فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى، ذلك أن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند خلق زيادة في الدخل القومي، فإن هذا قد يحدث فعلا، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما تحدث زيادة في السكان أكبر من زيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلفا.

فزيادة السكان بنسبة أكبر من الدخل القومي ، تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثمة انخفاض مستوى المعيشة كذلك الحال لو أن نظام توزيع هذا الدخل كان مختلفا، وما يحدث في هذه الحالة هو أن معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي، تكون لصالح طبقة معينة من المجتمع وهي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي ، وبذلك يظل مستوى معيشة الجزء الأكبر من المجتمع على حاله إن لم ينخفض.

لذا فإن هدف رفع مستوى المعيشة هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقها في الدول المتخلفة، والتي تقوم بتنمية مواردها في الوقت الحاضر ، ولعل أقرب مقياس للدلالة على

مستوى معيشة هذا الفرد، هو متوسط ما يحصل عليه من الدخل، فكلما كان المتوسط مرتفعا ، دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة وبالعكس كلما كان منخفضا دل ذلك على انخفاض مستوى المعيشة .

وتحقيق هذا الهدف لا يقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب، بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة ، وطريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى ، لذا يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا بالتحكم في معدل المواليد والهبوط به إلى مستوى ملائم كما يجب السعي إلى تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان .

3- تقليل التفاوت في الدخل والثروات:

هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تشهد تفاوتاً كبيراً في توزيع الدخل والثروات ، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة.

ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول، يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة حيث يعمل على ترده بين حالة من الغني المفرط، وحالة من الفقر المدقع، هذا بالإضافة إلى أنه غالباً ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه ، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر الجزء المعطل في رأس المال المجتمع ، ذلك أن الطبقة الموسرة التي تستحوذ على كل الثروات ومعظم الدخل ، لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك ، وهي عادة تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من دخول بعكس الطبقة الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه من أموال (1).

حيث أن الجزء الذي تكتنزه الطبقة الموسرة يؤدي في الأجل الطويل ، إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي ، وزيادة تعطيل العمال، لذا فليس من المستغرب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.

(1) - كامل بكري ، مرجع سابق، ص :83.

4- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:

من بين الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي، وتغيير طابعه التقليدي ، ففي هذه البلدان تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي ، فهذا القطاع هو مجال الإنتاج ، ومصدر للعيش للغالبية العظمى من السكان، كما أن هذا القطاع هو مجال يعتبر الأهم من بين القطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي.

وسيطرة هذا القطاع على اقتصاديات هذه البلدان يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة، نتيجة تقلبات الإنتاج والأسعار ، فإذا حدث وإن حصلت زيادة في المحصول الزراعي أو ارتفعت أسعاره في الأسواق العالمية، فإن ذلك يعني حصول موجة من الانتعاش والرواج ، أما إذا حدث العكس وحصل انخفاض في المحصول نتيجة العوامل الطبيعية كانخفاض مياه الري أو حتى تدهور أسعاره في الأسواق العالمية ، أدى ذلك إلى انتشار الكساد والبطالة في هذه البلدان.

وهكذا نلاحظ أن السيطرة الزراعة على اقتصاديات الدول المتخلفة ، يشكل خطرا جسيما على ما تتشده من هدوء واستقرار من مجرى حياتها الاقتصادية ، لذا فإن التنمية الاقتصادية يجب أن تسعى إلى التقليل من السيطرة الزراعية على الاقتصاد القومي، وإفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي، نتيجة سيطرة الزراعة عليه ، أو على الأقل تضمن التخفيف من حدتها.

لذا فإنه على القائمين بأمن التنمية الاقتصادية النهوض بالصناعة سواء كان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات القائمة، وذلك حتى يضمنوا القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني : عوامل واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

عملية التنمية الاقتصادية عملية متكاملة ومتشعبة وتتداخل فيها عوامل عديدة ، لا سيما في المجال السياسي والاجتماعي ، مما يعني أن عوامل التنمية الاقتصادية ليست اقتصادية فقط ، بل ذهب بعض الاقتصاديين إلى القول أن للاقتصاد في عملية التنمية دورا صغيرا، وقد وجدت البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال نفسها في حالة من التخلف الاقتصادي، مما حتم عليها السعي إلى إعادة بناء وتوجيه اقتصادياتها بحيث تتحول من اقتصاديات متخلفة إلى اقتصاديات متطورة ، وفي ظل ندرة ومحدودية موارد هذه البلدان ، كان

انجاز مثل هذا التحول يتطلب بذل جهود استثمارية كبيرة في مختلف المجالات، وذلك ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال مطلبين الأول نتعرض فيه لعوامل التنمية الاقتصادية على أن نتناول في الثاني استراتيجيات التنمية (1).

المطلب الأول: عوامل التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لإنجاز مهامها، والتي تمثل عوامل الإنتاج (Factors of Production) وهي رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية، وإضافة إلى ما تقدم فإن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب أيضا عوامل عديدة أخرى تتدرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية مثل النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأنماط الثقافية والعادات والتقاليد والمفاهيم ونظم التعليم ومشاركة الشعب في عملية التنمية الاقتصادية وسوف نتعرض في أدناه إلى كل من هذه المستلزمات بإيجاز (2).

1- دور رأس المال في التنمية الاقتصادية :

يقصد برأس المال مجموع الأموال النقدية المتاحة والمعبأة من قبل البنوك وشركات التأمين، وأسواق القيم المنقولة للاستخدام في خلق السلع الإنتاجية ويعتبر رأس المال من عوامل الإنتاج النادرة في البلدان النامية على عكس عنصر العمل، لذا تحنل مسألة تكوين رأس المال أهمية خاصة في الدراسات المكرسة للتنمية الاقتصادية، حيث أصبح الحديث عن تراكم رأس المال وسياسة الاستثمار متداولاً داخل الأوساط المهتمة بمشكلة التنمية الاقتصادية، باعتبار رأس المال يساعد في رفع إنتاجية العمل البشري وتيسير وسائل الوفرة الاقتصادية. ويمكننا أن نعرف الادخار بأنه ما يتبقى من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك غير الإنتاجي سواء كان ذلك بالنسبة للمجتمع ككل، وهذا يعني أنه كلما انخفض الاستهلاك يزداد الادخار، لكن زيادة الاستهلاك ليست بالضرورة على حساب الادخار، بل يمكن زيادة الاستهلاك والادخار معاً، لذا جاء ما يطلق عليه تعبير المعدل المتوسط للادخار، وهو الادخار الكلي على الدخل الكلي.

(1) - تيسير الرداوي، مرجع سابق، ص: 112.

(2) - مدحت الفريشي، مرجع سابق، ص: 134.

وما نطلق عليه تعبير المعدل الحدي للادخار، وهو عبارة عن الزيادة في الادخار على الزيادة في الدخل، فإذا رمزنا لزيادة الادخار بـ (ΔE) ، ولزيادة الدخل بـ (ΔG) ، فإن:

$$\frac{\Delta E}{\Delta G} = \text{المعدل الحدي للادخار}$$

لذا يمكن القول بإمكانية زيادة الادخار عن طريق زيادة الدخل، وليس بالضرورة عن طريق تخفيض الاستهلاك، وعادة فإن الحصول على الادخار في المرحلة الأولى يتطلب تخفيض الاستهلاك من أجل تكوين رأس المال في المراحل اللاحقة من زيادة الدخل القومي، وبالتالي إمكانية زيادة الادخار دون الحاجة إلى تخفيض الاستهلاك⁽¹⁾.

وتختلف مصادر الادخار حسب طبيعة النظام الاقتصادي، وحسب السياسة الاقتصادية المتبعة وكذا تبعا للمستوى المعيشي للسكان ودرجة التطور الاقتصادي.

ويكون الادخار الوطني من مجموع إداخارات الحكومة وقطاع الأعمال الخاصة، بالإضافة إلى مدخرات القطاع العائلي، ويتمثل الادخار الحكومي في الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية للحكومة، في حين يتمثل ادخار قطاع الأعمال الخاصة في الفرق بين الأرباح الصافية التي يحققها هذا القطاع وبين الأرباح الموزعة، أما ادخار الأفراد فيتمثل ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي لم ينفق على الاستهلاك من السلع والخدمات⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن تراكم رأس المال ليس مهما في حد ذاته فحسب بل إنه الوسيلة الرئيسية للتقدم في المعرفة والتي بدورها تعتبر محددًا رئيسيًا لنمو الإنتاجية، إن البلدان النامية تؤكد بشكل كبير على أهمية تراكم رأس المال وتؤكد على الحاجة إلى زيادة مستوى الاستثمار بالنسبة للإنتاج، وتعتبر أن تراكم رأس المال هو الشرط الضروري ليكون البلد متقدما إضافة إلى تأسيس آليات اجتماعية واقتصادية كفؤة لزيادة خزين رأس المال للفرد بأشكال متعددة، وبالمقابل فإن البلد المتخلف هو البلد الذي يمتلك مقدارا صغيرا من خزين رأس المال، وينظر إلى تراكم رأس المال على أنه أيضا الوسيلة للتخلص من الحلقة المفرغة للفقر، حيث أن المستوى المنخفض للإنتاجية هو بمثابة مصدر للحلقة المفرغة للفقر وعلى كل حال فإن التأكيد الذي تضعه البلدان النامية على تراكم رأس المال يعتبر حقيقيا جدا وفي محله.

(1) - تيسير الرداوي، مرجع سابق، ص: 242.

(2) - سيد محمود سيد محمد، محاضرات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 134.

وأخيرا فإن ارتفاع معدلات النمو السكاني في البلدان النامية وافتقارها إلى الموارد الحقيقية يجعل قدرة هذه البلدان على تكوين رأس المال ضعيفة ولهذا يتعين على مثل هذه البلدان العمل على تراكم رأس المال (المادي والبشري) إذا أرادت أن تعمل على رفع معدلات نمو الدخل الوطني الحقيقي بشكل كبير.

2- دور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية Humann Ressources :

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية الاقتصادية حيث أن الإنسان هو غاية التنمية الاقتصادية وهو وسيلتها في نفس الوقت ، وحيث أن الإنسان غاية التنمية الاقتصادية لذلك فإن الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الإنسان، وحيث أن الإنسان هو في ذات الوقت وسيلة للتنمية الاقتصادية فإنه هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية الاقتصادية ، وأن ثمار التنمية الاقتصادية ناتجة عن النشاط الإنساني ومن هنا يتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية (1).

ويؤثر العنصر البشري على التنمية الاقتصادية من خلال عمليتي الاستهلاك والإنتاج ، وهو تأثير قد لا يكون دوما إيجابيا ، حيث يتوقف من الناحية الاقتصادية على الفرق بين الوفرة الاقتصادية الناجمة عن تقسيم العمل واتساع السوق الناتجين عن تزايد السكان وبين اللوفرات الاقتصادية الناتجة عن هذا التزايد.

حيث أن تزايد العنصر البشري أو نقصانه يؤثر عادة في عدة اتجاهات في نطاق العملية الاقتصادية عن طريق التأثير في العناصر التالية (2):

2-1- التأثير في الطلب على الاستهلاك:

يؤثر حجم السكان على حجم الطلب على السلع والخدمات ، وذلك لأن زيادة السكان سوف تزيد من الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية الموجهة للخدمات الاجتماعية مثل السلع الغذائية والخدمية وكل زيادة في السكان تتطلب زيادة جديدة في هذه السلع ، وتشير الدراسات إلى أن كل زيادة مقدارها 1% في عدد السكان تتطلب استثمارات متنوعة مقدارها 5% من الدخل الوطني، ويختلف شكل هذه الاستثمارات وحجمها من بلد إلى آخر حسب درجة التطور.

(1) - مدحت القرشي، مرجع سابق ، ص: 136-137.

(2) - تيسير الرادوي ، مرجع سابق ، ص : 112-113.

2-2- التأثير في الإنتاج :

يؤثر أيضا حجم السكان في كمية الإنتاج ونوعه وذلك لأن زيادة عدد السكان سوف تمكن من الزيادة في كمية العمل وتقسيمه، وبالتالي زيادة كمية الإنتاج ويغير عادة التزايد السكاني من العلاقة بين العمل ورأس المال حتى يمكن استغلال هذا التبدل في حجم السكان لصالح التنمية الاقتصادية، ولا بد من تحسين نوعية العمل وتوجيهه في خدمة التنمية الاقتصادية عن طريق الإعداد والتأهيل والتدريب، والتقليل من معدل البطالة. وواضح أن العلاقة بين السكان وكل من الإنتاج والاستهلاك علاقة معقدة، فأى زيادة في السكان تؤثر بشكل سريع ومباشر في زيادة الطلب على الاستهلاك وعلى الاستثمارات الاجتماعية، بينما لا تؤثر بنفس السرعة وبنفس الأهمية على زيادة الإنتاج لسبب بسيط هو أن الزيادة في الإنتاج تتطلب فترة زمنية ، وهي الفترة اللازمة كي تصل هذه الزيادة في السكان إلى السن التي تستطيع فيه العمل.

2-3- التأثير في الإنتاجية :

يمكن القول من حيث المبدأ أنه كلما كان عدد السكان أكبر ، كانت إمكانيات التخصص أكبر ليس فحسب بالنسبة للأفراد بل أيضا بالنسبة للمنشآت الصناعية ، ويعني ذلك بتعبير آخر أن حجم السوق يتحكم في تقسيم العمل ، الذي يعتبره " آدم سميث" أكبر محرك لعملية التنمية الاقتصادية ، ومما لا شك فيه أن ضآلة حجم السكان في بلد ما وتبعثرهم ، يشكل عقبة كبيرة أمام التنمية الاقتصادية لما يؤدي إليه من نقص الاستخدام في الطاقات الإنتاجية المتاحة والحيلولة دون توسعها، ولما يؤدي إليه أيضا من نقص استخدام القاعدة الهيكلية (النقل ، الكهرباء...).

2-4- التأثير في التكاليف الإنتاج:

تؤدي زيادة السكان إلى زيادة الطلب ، وبالتالي إلى ضرورة زيادة حجم الإنتاج بما يمكن من تحقيق وفورات اقتصادية (تخفيف في تكاليف إنتاج السلع ، نتيجة إمكانية الوصول إلى حجم مثالي في الإنتاج) تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ، وبالتالي إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية في السوق الوطني والعالمي . هذه العلاقات الوطيدة بين العنصر البشري من ناحية وبين الإنتاج والاستهلاك والإنتاجية ، وتكاليف الإنتاج من ناحية أخرى، تجعل هذا العنصر عنصرا أساسيا يستطيع أن يلعب دور ايجابيا في عملية التنمية الاقتصادية باعتباره أساس زيادة الإنتاج والإنتاجية ، وأساس إمكانية تخفيض تكاليف الإنتاج كما يستطيع أن

يلعب دورا سلبيا ومعوقا أمام التنمية الاقتصادية باعتباره مستهلكا للفائض الاقتصادي، ومسببا لأعباء اقتصادية جديدة ، ولقد بين الاقتصاديون منذ نشأة الاقتصاد كعلم، أن ثروة الأمم لا تقاس بالنقد وإنما بالسلع المادية ، وقد اعتبر العمل إضافة إلى الأرض آنذاك، العنصر الحاسم في تأمين حاجات الإنسان، وأن قوة الدولة تتمثل في عمل أفرادها أو ما نسميه بالتنمية الاقتصادية فيها ، وأن هذه التنمية الاقتصادية بحاجة إلى عمل هؤلاء الأفراد كما ونوعا ، أي أن الموارد الاقتصادية و المادية لا تستطيع دفع التنمية الاقتصادية دون الموارد البشرية القادرة على توجيه الموارد الاقتصادية واستغلالها وتسخيرها لصالح عملية التنمية الاقتصادية .

حيث اعتبر التجاريون العامل البشري مصدر الثروة الوطنية، لأن تزايد هذه الثروة ممثلة في الناتج الوطني ، كان يتم فقط تبعا لتزايد السكان العاملين ، وكان ذلك مبرر تشجيعهم للتكاثر السكاني الذي تجلى في العمل على تخفيض معدلات الوفيات وتخفيض سن الزواج ومنع هجرة اليد العاملة الماهرة إلى الخارج كما أولى الاقتصاديون التقليديون أهمية بالغة لدور قوة العمل في العملية الاقتصادية ذلك أنه عند هذه المدرسة يكون مستوى الإنتاج محدد نتيجة لتوازن سوق العمل ، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي ينتج عن عدد العمال وأن هناك علاقة بين ثروة البلد وعدد السكان العاملين فيه، كما أن اعتبار العنصر البشري رأسمال لا يقتصر على فكر المدرسة النقدية بل أيضا في فكر المدرسة الماركسية ، لأن جوهر النظرية الماركسية يستند نظريا وعمليا على العمل ، وقد عبر " ستالين" عن هذه الحقيقة صراحة عندما قال : « أنه من بين جميع رؤوس الأموال الحاسمة في عملية التنمية الاقتصادية ، يعتبر الإنسان والإنسان المؤهل بصفة خاصة أكثر حسماً»⁽¹⁾.

أما الاقتصاديون المعاصرون فإنهم يتحفظون في معالجتهم لدور حجم السكان في عملية التنمية الاقتصادية ، فهم يرون أنه على الرغم من أن السكان يشكلون مصدر قوة العمل ، فإن قسما منهم هو الذي يمثل قوة العمل المنتجة ، كما أن حجم هذه الأخيرة يتبع لعوامل أخرى غير عدد السكان، مثل بنية الأعمار ، ودرجة مشاركة مختلف فئات السكان في عملية الإنتاج ، وهناك أمثلة مأخوذة من واقع البلدان النامية تؤكد ظاهرة عدم التناسب الطردي بين قوة العمل وحجم السكان ففي عام 1966 كان عدد سكان الجزائر 11.8 مليون

(1) - تيسيرالرداوي، مرجع سابق، ص : 116.

نسمة وكانت القوة العاملة الجزائرية المسجلة تبلغ 2.6 مليون، وخلال نفس الفترة كان عدد سكان جمهورية غانا يبلغ 6.3 مليون نسمة وكانت قوة العمل فيها تقدر حوالي 2.7 مليون نسمة⁽¹⁾.

كما أن هناك حالات يترك فيها النمو السريع لقوة العمل أثرا سلبيا على عمليات التنمية الاقتصادية مثل الحالة التي لا يكون فيها المجتمع قادرا على تزويد قوة العمل الجديدة بالتجهيزات الضرورية لإنجاز العمل ، فتتناقص بذلك حصة العامل الواحد من الأرصدة الإنتاجية وتتدنى معها إنتاجيته الحدية .

ويبقى أن نشير في الأخير إلا أن هناك شيئا واحد لا خلاف عليه ، هو أن دور الإنسان الكفاء في عملية التنمية الاقتصادية يعتبر حاسما ، لأن التاريخ الاقتصادي العالمي حدثنا عن أمم استطاعت أن تحقق التقدم الاقتصادي ، دون أن تمتلك موارد مادية ذات أهمية كبرى (اليابان، سويسرا)⁽²⁾.

3- الموارد الطبيعية (Natural Ressources)

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية والأمم المتحدة من جهتها، تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بنيته الطبيعية والتي يمكن من أن ينتفع بها. فالموارد الطبيعية توفر قاعدة التنمية الصناعية بطريقتين :

- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي لإنتاج مواد خام كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد المعاملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية الاقتصادية .

- تمكن من البلد من أن ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية (Final.Goods) وقد اختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية الاقتصادية ، فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية ويشار في هذا الصدد إلى أن توطن النشاط الاقتصادي خلال الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر قد تأثر بشكل حاسم بالموارد الطبيعية . إذ أن وجود الحديد والصلب في بريطانيا في بداية الثورة الصناعية قد حدد ليس فقط توطن النشاط الصناعي ولكنه أيضا قد حدد طبيعة التصنيع فيها. كما أن ثروة الموارد الطبيعية هي التي مكنت كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من الوصول إلى مستويات عالية من الدخل الفردي رغم انخفاض نسبة التجارة الدولية إلى الدخل

(1) - سيد محمود سيد محمد، التنمية الاقتصادية في ضوء التجربة السورية، مرجع سابق، ص: 75.

(2) - تيسير الرادوي، مرجع سابق، ص: 242.

القومي، وعلاوة على ذلك هناك بعض الأمثلة لبلدان اعتمد نموها بشكل كلي على مواردها الطبيعية كما هو الحال في البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط .

أما الآخرون الذين لا يرون تلك الأهمية الكبيرة للموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية فيقولون بأنه من الصعوبة بمكان الحديث عن دور الموارد الطبيعية ككل في التصنيع ، فالانخفاض الكبير في تكاليف النقل للسلع الذي تحقق منذ القرن الثامن عشر قد أثر على أهمية الموارد الطبيعية بالنسبة لعملية التصنيع، لأنه جعل مشكلة الحصول على المنتجات الأولية بتكلفة أقل ومن أماكن مختلفة أقل صعوبة من السابق .

وعلى كل حال يمكن القول بأن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية الاقتصادية ، وخصوصا في المرحلة الأولية للتنمية الاقتصادية ، إذ تم استغلالها بشكل مناسب، وكلما ازدادت الموارد الطبيعية في البلد وتم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور، إلا أن الموارد الطبيعية لا يمكن أن تعتبر قيودا على التنمية الاقتصادية ، والمثال الواضح في هذا المجال هو تقدم اليابان اقتصاديا وكذلك بعض البلدان الأخرى من دون الاعتماد على توفر الموارد الطبيعية.

4- التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي: (Technology and Technical Progress):

هناك العديد من التعريفات لمفهوم التكنولوجيا، ورغم الاختلاف الجزئي أو اللفظي أحيانا فيما بينها فإنها تتفق على أن التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج، وبطبيعة الحال فإن هذه المعرفة الفنية تستند على المعرفة العلمية (Scientific Knowledge) وبعبارة أوسع وأشمل فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظريات العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع.

والتكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا ، وتتكون التكنولوجيا من حزمة من العناصر التي قد تكون متضمنة في السلع الرأسمالية كالمكائن والمعدات أو قد تكون غير متضمنة في المعدات الرأسمالية بل تكون متضمنة في البشر، وتأخذ شكل مهارات المحسنة بالنسبة للعمل والإدارة كما هو الحال في التطبيقات المتعلقة بالطرق المختلفة في مجال زراعة المحاصيل والتي تسمى دورة المحاصيل الحديثة أو كطريقة صنع القماش أو بناء المنازل...الخ، على أية حال فإن كلا من التكنولوجيا المتضمنة وغير المتضمنة هي عبارة عن معرفة⁽¹⁾.

(1) - مدحت القرشي، مرجع سابق ، ص : 139-140-141-142.

إن وجود الموارد البشرية والمادية كماً ونوعاً لا يكفي لتحقيق الاستخدام الأمثل لثروات المجتمع الآخر الذي يستدعي تطوير الوسائل العلمية الحديثة والمتمثلة في المعارف المغذية المجسدة في وسائل الإنتاج والتسويق والإدارة والاستهلاك وغيرها من النشاطات التي تهدف إلى المساعدة على تحقيق الأهداف التنموية وبكلفة منخفضة⁽¹⁾.

وحيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب فيما تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة، وهذا بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة، وعليه فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغيير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيل هذه الطاقات، فالتقدم التكنولوجي يلعب دوراً مهماً في تحقيق النمو في الإنتاج، وأن دور التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو قد ظهر جلياً في الدراسة التي قام بها (Denision) حيث وجد بأن مستلزمات الإنتاج ساهمت في نصف النمو المتحقق في الولايات المتحدة الأمريكية، أما النصف الباقي فيعود إلى تحسن تكنولوجيا الإنتاج والإدارة والتنظيم، كما أن النمو الذي تحقق في بريطانيا، خلال الثورة الصناعية، كان السبب الرئيسي لذلك هو التقدم التكنولوجي أما تراكم رأس المال فقد لعب دوراً ثانوياً.

وأخيراً فإن التقدم التكنولوجي يلعب دوراً في التغلب على الندرة والتقليل من قيودها كما في المجالات التالية:

مع انخفاض حجم الإنفاق على الموارد يصبح جزء من هذه الموارد متوفراً للاستخدام. هناك توفير في الموارد المادية والتي تستخدم في إنتاج السلع الرأسمالية، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الرأسمالية، ومن ثم انخفاض في أسعار السلع النهائية التي تنتجها السلع الرأسمالية. وقد تركز التطور التكنولوجي، منذ الثورة الصناعية، في عدد قليل من الشعوب الأوروبية الأمريكية واليابان، وبدأت البلدان النامية، منذ حصولها على الاستقلال السياسي تبذل مساعيها لاكتساب التكنولوجيا الحديثة بهدف رفع مستوى الدخل والمعيشة لسكانها، وشرعت باكتساب التكنولوجيا عن طريق نقلها من البلدان الصناعية المتقدمة عبر القنوات العديدة والمختلفة وأهمها:

(1) - الطيب داودي، الاستراتيجيات الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ص: 49.

البرامج التعليمية والتدريبية، استيراد الأماكن والمعدات والوثائق الفنية ذات العلاقة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الكتب والمجلات والنشرات، شراء براءات الاختراع وحقوق الصنع والمعرفة الفنية، عقود الخدمات الاستشارية مع الشركات أو الخبراء.

ومعلوم أن انتقال التكنولوجيا من مصادرها إلى مناطق استخدامها يعتبر أهم الوسائل في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهناك إمكانيات كبيرة للحصول على أنواع عديدة من التكنولوجيات الملائمة للبلاد النامية بشروط ميسرة وخاصة في مجال الصناعات التقليدية والتي تمتاز بوجود قدر كبير من المنافسة من العديد من المجهزين في الأسواق الدولية، إن التكنولوجيا الحديثة تتصف بخضوعها للاحتكار إلى حد بعيد في جوانب عديدة منها ، وخاصة بالنسبة للصناعات الصاعدة مثل الإلكترونيات الدقيقة والبتنر وكيمائيات والمعدات الحربية وتكنولوجيا الطاقة والمواصلات ، وفي مثل هذه الحالات تزداد تكلفة الحصول على التكنولوجيا ، لأن الشركات المالكة للتكنولوجيا تهدف إلى الحصول على أقصى الأرباح الممكنة ، وفي سبيل ذلك تلجأ إلى مختلف الأساليب الاحتكارية والابتزازية ، الأمر الذي جعل التكنولوجيا أداة للتبعية.

وعليه يتعين على البلدان النامية العمل على تعزيز القدرات التكنولوجية لديها، واكتساب التكنولوجيا من البلدان المتقدمة بمختلف الوسائل ومنها:

- الاهتمام بالجوانب ذات الطابع العلمي و التطبيقية.
- توجيه المؤسسات والمشروعات للانتفاع بدرجة كافية من مراكز البحوث.
- التعاون فيما بين البلدان النامية في مجال تطوير قدراتها التكنولوجية الذاتية.
- تركيز الجامعات والمعاهد العلمية على الجوانب ذات الصلة بالتطور الفني والتكنولوجي⁽¹⁾.

ويرى بعض الكتاب أن عملية توطين وتطوير التكنولوجيا لا يتقدم نتاجه الأمثل إلا إذا استتبطن من داخل أرض المجتمع تبعاً لمشاكله واحتياجاته ، وهذا ما يدعو إلى تحقيق مناخ علمي فعال يساعد على تفجير الطاقات والإمكانيات العلمية لأبناء هذه المجتمعات⁽²⁾.

(1) - مدحت القرشي، مرجع سابق ، ص: 142-143-144.

(2) - الطيب داودي ، مرجع سابق، ص: 49.

المطلب الثاني : استراتيجيات التنمية الاقتصادية :

رأينا مما سبق أن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب أمور أخرى ، وهذا يعتمد على أمور عدة أهمها زيادة الاستثمار ، وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية الاقتصادية اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة وفي سبيل ذلك سوف نتناول الموضوعات التالية :

أهمية التركيز على رأس المال المادي كمصدر رئيسي لعملية التنمية الاقتصادية .

مبدأ الدفعة القوية أي أهمية تكوين رأس المال على نطاق كبير .

إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن .

1- التركيز على تكوين رأس المال المادي:

عندما بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية التي تستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج المحلي ارتكز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل نمو الناتج القومي أي أن المتغير الاستراتيجي المهيمن في تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم، وأن البلدان النامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمرتها في بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتتطلق في التقدم الاقتصادي.

يوضح " روستو " في نظريته عن مراحل النمو الاقتصادي أن عملية النمو الكاملة تمر بخمسة مراحل هي : المجتمع التقليدي، ومرحلة الانطلاق ومرحلة النضج، ومرحلة الاستهلاك الوفير ويخلص " روستو " من تحليله إلى أنه لكي تصل البلاد النامية إلى مرحلة الانطلاق عليها أن تحقق ثلاث شروط مترابطة يقف على قمته الارتفاع بمعدل تكوين رأس المال فعليها أن تزيد نسبة الاستثمارات المنتجة إلى 10% من ناتجها القومي وأن يظهر بها قطاع أو أكثر من قطاعات الصناعات التحويلية التي تحقق معدلات نمو عالية، وأن تتوفر بيئة سياسية واجتماعية وثقافية موافقة.

وقد أكد الأستاذ " آرثر لويس " أن التنمية الاقتصادية يتوقف نجاحها على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي بما في ذلك المعرفة والكفاءات وكان يجد بثقة أن الاقتصاد المتخلف الذي يزيد سكانه سنويا بمعدل 2% كي يحقق ارتفاعا في معدل نصيب الفرد قدره 2% يجب أن يرتفع بالطبع نمو دخله القومي بمعدل 4% ولكي يحقق هذا الهدف عليه أن يدخر ويستثمر ربع دخله القومي سنويا فعليه أن يرفع ادخاره الاختياري إلى

12- 15 % ويضيف إليه ادخارا إجباريا إلى ما يقارب 10-13 % ورأيه أن ما ينقص البلاد المتخلفة ليس وسائل توفير هذه المواد الضخمة ولكن التصميم والإدارة .

ولمعرفة المبررات الرئيسية لضرورة إعطاء الأولوية لإنشاء طاقات إنتاجية صناعية أي إعطاء الأولوية للتنمية الصناعية على أساس أن البلد المتخلف يعاني قبل كل شيء من الوضع المتخلف للصناعة ، وكان الاعتقاد لدى غالبية الاقتصاديين في البلدان النامية أن مهام التنمية الصناعية لا تختلف في جوهرها عن مهام التنمية الاقتصادية بشكل عام وأنه لابد من التصنيع للقضاء على التخلف الاقتصادي من خلال الاستفادة من أحدث الوسائل التكنولوجية حتى يمكن تطوير مختلف أنشطة الاقتصاد القومي وتحقيق انطلاقة ذاتية في مسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي بالقضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشة الثقافية للأفراد داخل المجتمع ولم يكن الاختلاف على أولوية التصنيع بل كان الاختلاف على طبيعة الصناعات التي يتعين التركيز على إنشائها فرأى البعض إعطاء أولوية البدء في القيام باستثمارات البنية الهيكلية وقطاع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة وهو النمط الصناعي الذي سلكته الدول الصناعية، على حين رأى البعض الآخر إعطاء الأولوية لصناعات السلع الوسيطة والثقيلة (الحديد والصلب) ولصناعة الآلات ولقد قدمت حجج قوية للتركيز على التنمية الصناعية كحل جذري لمشكلة التخلف الاقتصادي ونجمل فيما يلي الحجج الرئيسية المؤدية للتصنيع :

- الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة فهي دول متقدمة لأنها أصبحت دولا صناعية أي أنها تحولت من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية.

- النشاط الإنتاجي الصناعي نشاط ديناميكي بطبيعته بالمقارنة بالنشاط الإنتاجي الأولي والزراعي ، وأن تنمية القطاع الصناعي سوف تتيح القدرة على استيعاب فائض عنصر العمل الذي يتخذه شكل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي والذي تشكو منه معظم البلدان المتخلفة .

- أن تنمية القطاع الصناعي سوف تصحح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد القومي للبلاد المتخلفة وتؤدي إلى تنويع منتجاتها وصادراتها وتحقق لها قدرا كبيرا من الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج، فتوزيع الإنتاج المحلي والصادرات يؤدي إلى التخلص من مخاطر التخصص في الإنتاج وتصدير عدد قليل من السلع الأولية وما يصاحبه من تقلبات في حصيلتها من النقد الأجنبي كما ستحول شروط التجارة لصالحها أو على الأقل يوفق اتجاه شروط التجارة ضدها.

ومن الأسباب الرئيسية وراء التقلبات الشديدة فيما تحققه البلدان المتخلفة من نقد أجنبي ضعف مرونة عرض صادراتها الأولية والزراعية ، مع استثناء سلعة يشتد عليها الطلب كالبتترول ، في مواجهة الطلب الخارجي عليها كما أنه من الأسباب الرئيسية وراء اتجاه شروط التجارة ضد صالح البلدان المتخلفة المصدرة للمنتجات الأولية ونمو الطلب على السلع الزراعية والغذائية بمعدل أقل من نمو الدخول في البلاد المستوردة بفعل قانون "انجل" على عكس الحال بالنسبة للطلب على المنتجات الصناعية، وعلى ذلك فالتصنيع بتتويجه والتحرر من التخصص الشديد من إنتاج وتصدير المنتجات الأولية وسوف يزيد من مرونة عرض صادرات البلدان المتخلفة مما يترتب عليه قدرا من الاستيراد في حصيلتها من النقد الأجنبي ويرفع معدل نمو الطلب على صادراتها ويعمل على إيقاف اتجاه التحول في شروط التجارة ضد صالحها⁽¹⁾.

وفيما يلي نعطي مثالا افتراضيا (النموذج هارود ، دومان) إذا توفرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد دولة في سنة معينة .

الدخل القومي النقدي: 1000 مليون دينار

مستوى الادخار: 200 مليون دينار .

إنتاج الوحدة من رأس المال: $\frac{1}{4}$

المطلوب : أولا :

أ - أحسب معدل نمو الدخل القومي الحقيقي للدولة خلال هذا العام ؟

ب - أحسب معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي بافتراض أن معدل النمو السكاني

خلال نفس العام قدر بـ 2% .

ثانيا: افتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها حدد أثر كل مما يلي:

معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي معلقا على ما توصلت إليه من نتائج ؟

أ - زيادة مستوى الادخار إلى 250 مليون دينار .

ب - زيادة إنتاجية رأس المال من $\frac{1}{2}$.

(1) - محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2005، ص : 73.

الجواب: أولاً:

$$\text{أ - معدل النمو في الدخل القومي} = \frac{\text{معامل الادخار}}{\text{معامل رأس المال / الإنتاج}}$$

$$\text{معامل الادخار} = \frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل القومي النقدي}}$$

عامل رأس المال / الإنتاج = مقلوب إنتاجية الوحدة من رأس المال = 4.

$$\text{معدل النمو في الدخل الحقيقي} = \frac{20}{4} = 5\%$$

ب - معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي في هذه السنة =

$$\text{معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي} - \text{معدل نمو السكان} = 5\% - 2\% = 3\%.$$

ثانياً :

أ - إذا زاد مستوى الادخار إلى 250 مليون دينار مع بقاء العوامل الأخرى على حالها فإن هذا يعني

$$\text{تغير معامل الادخار فقط حيث يصبح معامل الادخار} = \frac{1000}{250} = 25\%.$$

$$\text{معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي:} = \frac{4}{0.25} = 6.25\%$$

$$\text{معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي} = 6.25\% - 2\% = 4.25\%.$$

ويتضح مما سبق أنه :

- مع بقاء العوامل الأخرى ثانياً توجد علاقة طردية بين معدل النمو الحقيقي ومعامل الادخار كلما زادت

المدخرات بالنسبة للدخل القومي زاد معدل النمو والعكس صحيح .

- إذا زادت إنتاجية الاستثمار إلى $\frac{1}{2}$ مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذا يعني انخفاض رأس المال /

الإنتاج من 4 إلى 2 وبذلك يكون:

$$\text{معدل النمو في الدخل الحقيقي} = \frac{0.20}{2} = 10\%.$$

ويكون معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي = 10% - 2% = 8% (1).

(1) - سعدنا ولد محمد ، دور المنظومة التمويلية في التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة موريتانيا ، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف ،

2 - ضرورة تكوين رأس المال على نطاق كبير أو تطبيق ما يعرف بمبدأ (الدفعة القوية)

:Big puch

يعارض العديد من الاقتصاديين فكرة التنمية الاقتصادية على أساس أن التنمية الاقتصادية هي في حد ذاتها سلسلة من الدفعات المتقطعة ، ويوصى هؤلاء الاقتصاديون بضرورة القيام بدفعة قوية ، أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي للمجتمع المتخلف ، ويجب أن لا ينخفض هذا الحجم من الاستثمار القومي عن حد معين وإلا لن تنجح التنمية الاقتصادية في كسر الحواجز وعوامل المقاومة الداخلية للتقدم في اقتصاد البلد المتخلف ، وأن التنمية الاقتصادية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب على عوامل التخلف الذاتي ، بل لا يلبث أن يترد الاقتصاد القومي إلى وضعه الأول من التخلف والركود، وبصدد التذليل على ضرورة أن استثمار حد أدنى من الموارد الاقتصادية ضروري ولأزم لإنجاح أي برنامج أو خطة تنمية ويتحصل مبدأ الدفعة القوية في إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب القوى العاملة وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها.

ويتفصيل أكثر نتعرض لتحليل "روزنشتين-رودان" الذي قدم فكرة الدفعة القوية وتبرير ضرورتها وتحليل فاعليتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

قدم " روزنشتين- رودان " فكرته عن الدفعة القوية في صدد اهتمامه بوضع خطة للتصنيع في دول شرق وجنوب أوروبا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية وإن كان عدد من الاقتصاديين حاولوا تعميمها على المناطق المختلفة الأخرى في العالم، بعد أن يرفض " روزنشتين رودان " الأسلوب التدريجي لتنمية البلاد المتخلفة والمجال الممكن والفعال لاستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة كلياً أو جزئياً في قطاعها الزراعي وعلى أن تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية ، ولقد فاضل بين النموذج الروسي للتصنيع وبين نموذجه الذي يقترحه للمناطق المتخلفة، يتضمن النموذج الروسي للتصنيع بناء جميع مراحل الصناعات بشكل متكامل صناعة ثقيلة ، صناعات الإنتاج ، الآلات، صناعات خفيفة ... الخ.

ويستهدف الاكتفاء الذاتي معتمدا اعتمادا كلياً على الموارد المحلية ويرفض " روزنشتين - رودان " هذا الأسلوب للبلاد المتخلفة لأنه يستلزم قدراً هائلاً من الموارد ، أما الأسلوب الذي يقترحه لتصنيع المناطق المتخلفة

يتمثل في توجيه حجم كبير من الاستثمار في جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها في آن واحد في حين أن إقامتها على انفراد لم يكن يحقق تلك الجدوى ، وفي البلاد المتخلفة التي ينقصها مستوى معقول من البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي يتعين القيام بها أيضا لضرورتها لقيام الصناعات الاستهلاكية ، وعليه يتعين إقامة توازن ليس فقط بين مجموعات الصناعات الاستهلاكية التي يتضمنها برنامج الاستثمار بل أيضا بينها وبين مشروعات رأس المال الاجتماعي هذا إلى جانب الاستفادة من تقسيم العمل الدولي متمثلا في اجتذاب رؤوس أموال أجنبية واستيراد السلع الإنتاجية المتاحة من البلاد المتقدمة ، ويرى "روز نشتين- رودان" ضرورة أن يكون للدولة دورا بارزا في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي يتطلبها تطبيق مبدأ الدفع القوية ، فالسوق المحلية الضيقة في البلاد المتخلفة لا تحفز المستثمر الخاص على القيام بإنشاء مشروعات صناعية تستخدم أساليب تكنولوجية حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة، فالمستثمر يبني قراره بالاستثمار على أساس الاستفادة الخاصة وليس على أساس الاستفادة الاجتماعية .

فقد يكون المشروع له جدوى اقتصادية اجتماعية مرتفعة ولكن ذي جدوى اقتصادية خاصة منخفضة فعلى سبيل المثال لا يجد المستثمر الخاص من مصلحة في تدريب وتأهيل العمال واكتسابهم المهارات التي تتطلبها الصناعة الحديثة لأنه لا يستطيع أن يضمن بقاءهم في مشروعه بعد حصولهم على التأهيل المطلوب ، وعليه فقيام الدولة بتخطيط وتنفيذ برنامج استثماري ضخم لإنشاء مرافق رأس المال الاجتماعي ومجموعة متكاملة من الصناعات الاستهلاكية يوفر الخدمات الإنتاجية المطلوبة للمشروعات الصناعية الجديدة التي يتقرر القيام بها لجدواها الاقتصادية والاجتماعية، كما أن تدخل الدولة ضروري لضمان توفير الموارد التمويلية ولا سيما لضمان حركة رؤوس الأموال الأجنبية وبشكل يكفل لها أداء مهمتها الاقتصادية وفي الدفاع عن مبدأ الدفع القوية والتغلب على عقبة ضيق السوق أمام الاستثمار الصناعي على نطاق ضيق .

إن تكامل دالة الطلب على السلع التي يطلبها المستهلكون ينبع كما ذكرنا من حقيقة تنوع الحاجات الإنسانية وتعددتها وعدم قابليتها للتجزئة وعليه فإن إنتاج مجموعة السلع الاستهلاكية التي تشبع الحاجات الاستهلاكية المتعددة والمتكاملة تؤدي إلى اتساع السوق، أما إنشاء الصناعات الاستهلاكية واحدة تلو الأخرى على فترات زمنية متلاحقة أي إتباع أسلوب التدرج في التصنيع سيجعل كل واحدة من هذه الصناعات تواجه مشكلة تصريف إنتاجها ، ويضيف " رودان " بأن هناك نوع آخر من الوفرة الخارجية تظهر خلال عملية

التصنيع على نطاق واسع منها ما سبق أن تكلم عنه " الفريد مارشال " بالنسبة للمشروع القائم داخل الصناعة التي تحقق نمواً، وهذا النوع الآخر من الوفورات الخارجية هو الذي يتحقق لصالح كل صناعة نتيجة لإنشاء وتوسيع صناعات أخرى، أي كل صناعة تخلق وفورات للصناعات الأخرى المتكاملة معها أفقياً ورأسياً بسبب تكامل وعدم تجزئة دالة الإنتاج على مستوى القطاع الصناعي ككل ، وعلى ذلك لكي يتحقق هذا النوع من الوفورات يتعين الاستثمار في عدد من الصناعات مرة واحدة مع تكوين حجم ملائم من الاستثمار الاجتماعي ، ويؤكد " رودان " عدم تصوره لنجاح صناعة جديدة وحيدة في بيئة غير صناعية، كما يضيف أيضاً الاستفادة من تكامل دالة الادخار القومي في ظل تنفيذ برنامج استثماري ضخم الذي قد يثير مشكلة تمويل حادة في المراحل الأولى للتنمية ولكن يجادل بأن دفع عجلة التنمية الاقتصادية بقوة على أساس تكامل دالتي الطلب والعرض سيحقق نمو الدخل القومي بمعدلات مرتفعة يرتفع معه المعدل الحدي للادخار وبالتالي يتزايد اعتماداً البلد النامي على موارده الذاتية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

3- استراتيجيات التنمية الاقتصادية :

3-1- إستراتيجية النمو المتوازن :

صاغ الأستاذ " نيركسه " جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها " روزنشتين - رودان " في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية إستراتيجية النمو المتوازن، حيث يركز " نيركسه " على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكداً على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي ، حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي، ولم يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من الصناعات سلع الاستهلاك أن تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد بل من المؤكد أنها تنمو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المنتجة .

وإستراتيجية النمو المتوازن تستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة على منافسة

(1) - محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد كلية التجارة ، مصر ، 2003، ص

نظائرها من منتجات الصناعات المتقدمة في وجه صادرات البلاد المتخلفة، كما أن واقع البلاد المتخلفة من حيث عدم فعالية آليات السوق يلقي على الدولة القيام بدور في مجال التخطيط والتنفيذ لهذا القدر الضخم من الاستثمارات .

وفي صدد توفير الموارد التمويلية لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في إستراتيجية النمو المتوازن يدعو " نيركسيه " إلى الاعتماد على الموارد المحلية في المجال الأول وذلك لعدم ثقته في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية التي تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية التي تصدر المواد الأولية، ويرى أن توفير الموارد المحلية ينبغي أن تأتي من موارد القطاع الزراعي ، فهو يرى أنه يجب تعبئة المدخرات العينية المتمثلة في البطالة المقنعة في هذا القطاع ، وذلك بتوجيه فائض العمالة وتوظيفها في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي، وهنا سوف ترتفع إنتاجية القطاع الزراعي نتيجة تخفيف اكتظاظه بالعالمين وهنا يرى ضرورة فرض ضرائب زراعية ، وتحويل شروط التبادل بين ما يبيعه الفلاح وما يشتريه لغير صالحه أي شراء منتجاته بأسعار أقل من أسعار المنتجات التي يشتريها .

ولقد وجهت عدة انتقادات إلى إستراتيجية النمو المتوازن نجمل أهمها فيما يلي :

أ يرى " ألبرت هرشمان " مقدم إستراتيجية النمو غير المتوازن والتي سنتعرض لها بعد قليل، أن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن ستنتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر إلا بأوهى الصلات وتكون النتيجة إحياء ظاهرة الاقتصاد الثنائي التي أورثها الاستثمار الأجنبي في الماضي للبلاد المتخلفة وما ترتب على ذلك من آثار وخيمة على اقتصاديات هذه البلدان ولكن يرد مؤيدو إستراتيجية النمو المتوازن على " نيركسه " ومن قبله " رودان " أنهم أدركوا أهمية تنمية القطاع الزراعي بصورة متوازنة مع القطاع الصناعي .

ب يوجه انتقاد آخر لإستراتيجية النمو المتوازن يقوم على أساس عدم واقعيتها لضرورة توافر موارد ضخمة لازمة لتنفيذ برامجها، فيقول "سنجر" أن مشكلة البلاد المتخلفة تتمثل في وجود نسبة عالية من القوة العاملة في القطاع الزراعي الذي تنخفض إنتاجيتها بشدة وأن مجهودات التنمية الاقتصادية يتعين أن تنصب على إحداث تغيير جذري في هيكل العمالة وذلك بتخفيض نسبة القوة العاملة في الزراعة تخفيضاً كبيراً ورفع إنتاجيتها وهذا يقتضي تنمية زراعية ضخمة حتى لا يقف عدم تنمية هذا القطاع عقبة كبيرة أمام تنمية القطاع

الصناعي، وأن إحداث هذه التنمية الزراعية الضخمة يعني القيام بدفعة قوية في القطاع الزراعي إلى جانب الدفعة القوية المقترحة للقطاع الصناعي ، وهذا يقتضي توافر موارد استثمارية ضخمة دون طاقة البلاد المتخلفة ج - انتقد البعض إستراتيجية النمو المتوازن على أنها سوف تؤدي إلى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي بتركيزها على التنمية الاقتصادية لأجل السوق المحلية ، ولكن هذا الانتقاد ضئيل الأهمية لأن " نيركسه" يحرص على المحافظة على النظام الدولي وعلى تقسيمه للعمل ولأنه ك" رودان" من قبله ينصح في إستراتيجيته تركيز البلاد المتخلفة على إقامة الصناعات الخفيفة دون الصناعات الثقيلة وصناعات سلع الإنتاج التي تتفوق فيها الدول الصناعية واعتماد البلاد النامية على استيراد السلع الإنتاجية من البلاد المتقدمة وتقديره الواقعي للظروف المعاصرة التي تحكم حركة رؤوس الأموال الأجنبية هذا هو الذي دعاه إلى دعوة البلاد المتخلفة للاعتماد على تعبئة مواردها المحلية دون توقع الكثير من الاستثمارات الأجنبية .

د- انتقد البعض تأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة ، ويقول النقاد أن بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن هذا ليس الأسلوب الأمثل في الأجل الطويل، لأن هذا الأسلوب سوف يظهر قصوره في تنمية المدخرات الحقيقية في الأجل الطويل وذلك لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار ، وصحيح أن التوسع في تنمية الصناعات الاستهلاكية سوف يسرع بمعدل نمو الدخل القومي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ولكنه سوف يتسبب في إبطاء عملية التنمية بالمقارنة بما كان يحدث لو أن الموارد الاستثمارية وجهت منذ البداية نحو صناعات السلع الإنتاجية .

هـ - يرى البعض أن تطبيق هذه الإستراتيجية يشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح لأكثرية الدول النامية ، وهو انتقاد له وزنه أثبتته تجارب التنمية ولا سيما في بلاد أمريكا اللاتينية التي اتبعت سياسة إحلال الواردات والتي يمكن اعتبارها تطبق إستراتيجية الكثير من جوانب الدفعة القوية والنمو المتوازن⁽¹⁾.

3-2 - إستراتيجية النمو غير المتوازن:

ارتبطت إستراتيجية النمو غير المتوازن بالاقتصادي " هيرشمان" وإن كان قد سبقه " بيرو" Perrox " في تقديمه صيغة للنمو غير المتوازن تحت اسم نقاط أو مراكز النمو، وتمثلت نظرية " بيرو" في أن البلاد المتخلفة التي تبدأ بتركيز جهدها الإنمائي على مناطق تتميز بتمتعها بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع

(1) - سعدنا ولد محمد، مرجع سابق، ص: 39-40.

الجغرافي وأن التنمية هذه المناطق سوق تجذب وراءها المناطق الأخرى ومع الوقت تنتشر عجلة النمو إلى سائر المناطق في الاقتصاد القومي.

انطلق " هيرشمان" من انتقاد " سنجر " لإستراتيجية النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها لذي دعا إلى تبني البلاد المتخلفة استراتيجية نمو غير متوازن (1).

ويرى " هيرشمان" أن عملية اختيار المشروعات الرائدة يتوقف على مدى قدرتها على الحث على الاستثمار في المشروعات الأخرى المتكاملة معها .

فمعيار المفاضلة بين المشروعات يتوقف على مدى ما يتوافر لها من جملة آثار التكامل للأمام أو التكامل للخلف مما يعني أن الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار في مشروع لاحق عليه ، ومن هنا يميل " هيرشمان " إلى اختيار صناعات الحديد والصلب لكي تبدأ بها الدول النامية وذلك لما لها من أكبر قدر من جملة آثار التكامل للأمام والتكامل للخلف(2).

وقد اتفق " هيرشمان " مع أصحاب إستراتيجية النمو المتوازن في عدة نقاط هي : أن المقدرة على الاستثمار الفردي منخفضة في البلاد المتخلفة بسبب ضعف المتاح من رأس المال الإنتاجي ، كما أنه يؤيدهم في ضرورة تحليل عملية التنمية الاقتصادية على أساس افتراضات الحركة وليس السكون كذلك يؤكد على أهمية فكرة التكامل بين الاستثمارات بالمقارنة مع الوضع في البلدان المتقدمة ، أيد " هيرشمان" ضرورة الدفعة القوية في التنمية الاقتصادية معارضا إعطاء الأولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الإنفاق الاستثماري ومحذرا أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى لأن الاستثمار في صناعة في فترة ما سوف يجذب وراءه الاستثمار في صناعة أخرى في فترة تالية بسبب طبيعة التكامل بين الاستثمارات ودعا إلى إستراتيجية النمو غير المتوازن لكونها واقعية تتوافق والموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه هذه البلاد وأنه إذا أريد للاقتصاد القومي أن يشق طريقه باستمرار إلى الأمام فإن مهمة السياسة الإنمائية في هذه البلاد يجب أن تبقى على الضغوط وعدم التناسب باختلال التوازن(3).

(1) - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، 2003، مرجع سابق، ص : 162.

(2) - سعدنا ولد محمد، مرجع سابق، ص : 40.

(3) - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، 2003، مرجع سابق، ص : 163.

المبحث الثالث: التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية :

إن نظرية التجارة الدولية تعتمد على تحليل الكلاسيكي والحديث كما رأينا ذلك مع النظريات المختلفة التي وضعها الكلاسيك والنيوكلاسيك أي توزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات المختلفة للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الإشباع ويترتب على ذلك اعتبار هذه الموارد معطاة ومن ثم فإن المشكلة التي تواجه الدول هي كيفية توزيعها بأن تخصص كل دولة في المنتوجات التي تصلح لها،⁽¹⁾ والتجارة الدولية من المعالم الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة ومن ثم أصبح التخصص أمراً ضرورياً لزيادة الكفاية الإنتاجية لأنها تعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، ومعامل الاستثمار في هذه الدول معطل لا يقوم بالدور المنوط به. فعلى الدول النامية أن تسطر برامج التصنيع وتأخذ بأساليب إنتاجية حديثة، ولن يتأتى لها ذلك إلا بواسطة الواردات من السلع الاستثمارية ومن السلع الوسيطة وليس بالاعتماد على الواردات الموجهة للاستهلاك المباشر.

المطلب الأول: التجارة الخارجية واختيار واستراتيجيات التنمية الاقتصادية في الدول النامية

يوجد معامل ارتباط واضح في الدول النامية بين القدرة التصديرية وبين معدل تكوين رأس المال الثابت وبالتالي معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي ، إذ نجد أن المكون الرئيسي للدخل القومي في هذه البلدان هي الصادرات من المواد الأولية والزراعية، فكلما ارتفعت نسبة الصادرات كلما ارتفعت نسبة الاستثمار وبالتالي معدل الانتعاش والنمو الاقتصادي، فنظرية التنمية الاقتصادية عكس نظرية التجارة الخارجية تعتمد على التحليل الديناميكي وتهتم بكيفية زيادة الموارد في العملية الإنتاجية عبر مرور الزمن وهذه هي الغاية المنشودة من قبل كافة الدول وسوف نتناول في هذا المطلب إستراتيجية تنمية الصادرات ومن ثم إستراتيجية تنمية الواردات.⁽²⁾

(1) - عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 1998، ص: 310.

(2) - محمد عبد المنعم غفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص: 133.

1- إستراتيجية تنمية الصادرات:

تلجأ الدول إلى تبني إستراتيجية تنمية الصادرات للخروج بالاقتصاد الوطني إلى السوق العالمية للمشاركة في أقسام مكاسب التخصص من التقسيم الدولي للعمل، لتخفيف عجز ميزان مدفوعاتها- الميزان التجاري- وتجنب الاعتماد على تصدير المواد الأولية أي الاعتماد على مصدر وحيد للدخل الوطني.⁽¹⁾ إن إستراتيجية اقتصاد تصديري تهدف إلى إنتاج بدائل الواردات بتوفير مداخيل العملة الأجنبية التي تساعد على استيراد السلع الصناعية لإقامة مشاريع اقتصادية ولكن لا نجد لهذا تطبيقا حسب واقع اقتصاديات الدول النامية، وإنما مداخيلها من الصادرات تذهب لاستيراد السلع الاستهلاكية دون استغلال أمثل لمداخيل الصادرات.

وفي هذه الحالة يمكن إزاء هذا الوضع إتباع سياسة اقتصادية ملائمة إذا أمكن تطبيقها فعلا، فالصادرات المرنة تتيح الفرصة لبداية عمليات تنمية اقتصادية سريعة تهدف إلى تحقيق بناء اقتصادي أكثر توازنا للدولة إلا أن ذلك يعتمد على طبيعة المتغيرات الاجتماعية اللازمة لتحقيق هذا الهدف أهمها تلك التي تؤدي إلى سد الثغرة بين قطاع التصدير وبقية قطاعات الاقتصاد القومي وزيادة الإنتاج الزراعي وبداية عملية التصنيع التي تهدف إلى الحد من واردات السلع التي يمكن إنتاجها بسهولة نسبية، أو التي لا يتوافر لإنتاجها ظروفًا مواتية بالذات في الدولة بميزة نسبية، ويترتب على ذلك حدوث تغير ملموس في النمط السلعي، للواردات بينما يظل نمط الصادرات دون تغيير من الناحية العلمية وذلك خلال المرحلة الأولى من التنمية الاقتصادية على الأقل.⁽²⁾ وقد اكتسبت إستراتيجية تنمية الصادرات سمعة أحسن من إستراتيجية إحلال الواردات لأثرها الفعال في تصحيح الاختلال ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- تتمثل الحوافز من تنمية الصادرات في الإعانات أو الضرائب التي تقل كلما زادت الصادرات نظرا لازدياد قوتها التنافسية في أسواق التصدير من جهة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق انخفاض تكاليف إنتاج الصادرات من جهة أخرى.

(1) - بوطمين سامية، ص: 114.

(2) - محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص: 133، 134.

ب- اقترن إستراتيجية تنمية الصادرات بارتفاع معدلات الادخار، لأن قطاع التصدير يمثل نسبة أكبر من الدخل القومي، عنه في قطاع الاستيراد، لذي فزيادة ونمو الصادرات تؤدي إلي تراكم مدخرات اكبر بما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ج- تصور الهيئات النقدية للدولة في زيادة ونمو الصادرات مؤشرا لتحسين ميزان المدفوعات وبالتالي إمكانية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار في البلد تكون كبيرة.

د- تتيح إستراتيجية تنمية الصادرات فرصا أقل للتدخل في نطاق السوق وحمائته، خاصة وأن هذا التدخل تكون تكلفته عالية.

هـ- إن إستراتيجية تنمية الصادرات تكون أكثر كفاءة في الاستخدام لتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة على أساس أن هذه الصناعات أو هذا الإنتاج قائم فعلا.

و- أن فرص الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير تكون أكثر في حالة تنمية أو ترقية الصادرات على أساس أنه قد تمت الاستفادة منه كليا في السوق الداخلية، أي أن فائض من هذا الإنتاج الكبير يمكن تصديره.

هذا والمشكلة التي تطرح نفسها بعد أن تقطع هذه الدول- الدول المتخلفة- شوطا بعيدا في عملية التصنيع فهل يمكنها الاعتماد على السوق العالمية لتصريف منتجاتها الصناعية الجديدة، ذلك لأنها ستصادف الوضع التالي:

أ- سيطرة الاحتكارات الدولية الكبرى- الشركات متعددة الجنسيات على سوق المواد الخام التي تدخل مشتريه أو بائعه وأحيانا مضاربة مما يزيد من حدة تقلبات الأسعار ارتفاعا وانخفاضا.

ب- اتخاذ الاحتكارات الدولية الكبرى التدابير اللازمة يجعل هذا الإنتاج الصناعي الجديد جزءا من التجارة المقفلة لهذه الاحتكارات الدولية وهنا نصل إلى حقيقة مفادها أن:

- تجربة التصنيع من أجل التصدير لا تستطيع تحقيق حتى غايتها الدنيا بالمشاركة في التقسيم الدولي للعمل على أساس اقتسام المنافع والتكافؤ في ظل اقتصاد رأسمالي عالمي تسيطر عليه الاحتكارات الدولية الكبرى.

- أن خطر إستراتيجية تنمية الصادرات في بلد ذي اقتصاد متخلف يكمن في وقوعه داخل شباك تلك الاحتكارات الدولية الكبرى التي تحول دون تمكين البلدان المتخلفة من إقامة صناعات متكاملة ليزيد من تبعيتها

لها وعجزها عن تشغيل مشروعاتها الاقتصادية بالإضافة إلى تحقيق الأرباح الخيالية وراء اختكارها للتكنولوجيا الحديثة. (1)

2- إستراتيجية إحلال الواردات:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى التوسع في حركة التجارة الخارجية مع ضمان نمو مرتفع لمعدل الدخل القومي بالنسبة لمعدل نمو الواردات وتحقيق أقصى حد ممكن من الطاقة الاستيرادية مع استخدامها على أفضل وجه مريح ومعقول، ومن جهة أخرى كيفية تحقيق أقصى معدل للنمو في ظل طاقة استيراد معينة والطريقة الوحيدة للتوسع في ظل الطاقة الاستيرادية هي العمل على زيادة الصادرات التي يمكن تحقيقها بواسطة الصادرات التقليدية أو بالتوسع في مبيعات المنتجات الجديدة. (2)

ولكي تتمكن هذه الصناعة الناشئة من التطور وإحلالها محل الواردات لابد من تهيئة الجو المناسب لها وذلك بخلق سوق محلي لهذه الصناعة وتوفير الحماية اللازمة لها عن طريق منع استيراد السلع المتشابهة لها. هذا وترتبط إستراتيجية إحلال الواردات ارتباطا وثيقا بمشكلة توفير النقد الأجنبي الذي تسعى الدول المختلفة إلى حسن استخدامه وفقا لأولويات معينة حتى تضمن لها تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي لأن إحلال الواردات من شأنه مساعدتها على حل مشكلة توفير هذا النقد نتيجة الاستغناء عن استيراد بعض هذه المنتجات من الخارج وذلك بإنتاجها محليا.

فنجاح سياسة إحلال الواردات ليس معناه القضاء نهائيا على مشكلة توفير النقد الأجنبي بل على العكس قد تؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة وهذا راجع إلى:

أ- أن إتباع سياسة إحلال الواردات قد تتطلب من الدولة استيراد العديد من المواد الأولية، النصف المصنعة التي تعتمد الصناعة الناشئة على توفيرها مما يؤدي إلى زيادة استخدام النقد الأجنبي الموفر لديها.

ب- يترتب عن إحلال الواردات زيادة الدخل الفردي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، فإذا اعتبرنا أن الواردات دالة موجبة في الدخل لتمكنا من معرفة هل توجد حقا علاقة طردية بين إحلال الواردات وزيادة

(1) - بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص:

(2) - محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص:139.

الواردات نتيجة زيادة الدخل لهذا نجد أن سبب انتشار سياسة إحلال الواردات وخاصة في الدول النامية يرجع إلى العديد من الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

- قبول التصنيع كسياسة وكهدف اقتصادي في العديد من الدول المتخلفة بعد الحرب العالمية الثانية شجع على تبنيها كإستراتيجية تنموية.

- تلاؤم أو تماشي سياسة إحلال الواردات مع الأهداف السياسية التي تسعى لتحقيق أقصى استقلال ممكن بالقضاء على التبعية الاقتصادية للخارج.

- يؤدي إتباع هذه السياسة على خلق طاقة وقوة صناعية تساهم في حل العديد من المشاكل التي تواجهها هذه الدول، خاصة مشكلة البطالة.

- إن عبء سياسة إحلال الواردات تقع على طبقات معينة من الاقتصاد المتمثلة في الضرائب الجمركية العالية إذا ما قاموا باستيراد المنتجات المماثلة من الغير والتي لن تقوم بها إلا الطبقات القادرة.

بالرغم من تعدد المزايا التي قد تعود على الاقتصاد الوطني نتيجة إتباعه لإستراتيجية إحلال الواردات، والتقليل من اعتماد على الخارج في استيراد العديد من المنتجات التي يمكن السوق المحلي إنتاجها، إلا أن هذه السياسة لا تخلوا من مساوئ يمكننا تلخيصها فيما يلي:

أ- تؤدي سياسة إحلال الواردات إلى تدخل الدولة في عمليات التجارة وعلي وجه الخصوص التجارة الخارجية، بالتالي التقليل من فرصها عن طريق وضع تعرقل حركتها.

ب- تؤدي سياسة إحلال الواردات إلى وجود تحيز غير مبني على أسس اقتصادية في معظم الأحيان من جانب الدولة إلى القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، وهذا بدوره يؤدي إلى سوء توزيع واستخدام الموارد الاقتصادية على مختلف القطاعات بالشكل الذي لا يؤدي إلى تحقيق أقصى فائدة ممكنة منها. (1)

3 - معيار المفاضلة بين إستراتيجية إحلال الواردات وتنمية الصادرات :

إن الإجابة على التساؤل ليس بالأمر الهين، خاصة أن إتباع الإستراتيجيتين في آن واحد له آثاره على ميزان المدفوعات -الميزان التجاري- حيث أن نقص الواردات وزيادة الصادرات من شأنهما خفض مقدار العجز الذي تعاني منه الدول المختلفة والذي يؤدي بدوره إلى خلق مستوى أفضل من الرفاهية .

(1) - بوطمين سامية، مرجع سابق، ص: 112 - 113.

وإذا لم تتوفر الإمكانيات اللازمة التي تساعد على الأخذ بالإستراتيجيتين معا، فإن اختيار إحداها ينبغي أن يتم وفق لمعيار محدد ، ألا وهو مدى توفير النقد الأجنبي في حالة إتباع إستراتيجية إحلال الواردات أو إضافة موارد جديدة للنقد الأجنبي في حالة إتباع تنمية الصادرات باعتبار أن مشكلة النقد الأجنبي هي حجز الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية إذ تؤثر تأثيرا مباشرا على أي قرار إقتصادي.

هذا وتتطلب الإستراتيجية المثلى في توزيع هذه الموارد الوصول إلى النقطة الحدية بحيث تتعادل فيها تكلفة الحصول على العملات الأجنبية من خلال إستراتيجية تنمية الصادرات مع توفير هذه العملات الذي تتطلبه سياسة أو إستراتيجية إحلال الواردات .

ورغم استخدام هذا المعيار الذي يساعد الإدارة الاقتصادية على اختيار إحدى الإستراتيجيتين إلا أنها لا ينبغي أن تهمل الآثار الجانبية الأخرى التي تصاحب تطبيق إحدى السياسيتين و التي تلعب دور لا يستهان به بجانب المعيار المشار إليه سابقا ومن هذه العوامل نذكر ما يلي :

-مدى التحسن على نسبة التبادل أو شروط التجارة : على الرغم من أن إتباع إحدى الإستراتيجيتين قد يتعادل من حيث تأثيره على استخدامات النقد الأجنبي وتوفيره، إلا أنهما يختلفان من حيث مدى تأثيرهما على شروط التجارة ، وهذا يتوقف على مرونة طلب وعرض هذه السلع التي يتم تحسين إنتاجها للتصدير أو عن طريق توفرها بدلا من استيرادها.

-مدى الكثافة المستخدمة: أي إنتاجية العمل لاشك أن إحلال الواردات من شأنه التوجه إلى السلع الصناعية والنصف المصنعة ،ويستلزم هذا استخدام معدلات عمل عالية ،بعكس الحال في تنمية الصادرات فالقطاع الزراعي يعتبر مشعبا باستخدامه للعمل ،وفرص الزيادة في استخدامه تكون بسيطة .

-الآثار الجانبية على الإنتاج: التي لا ينبغي إغفالها ، المتمثلة في الطلب على المنتجات البسيطة التي قد يستلزمها إتباع إحدى الإستراتيجيتين.

- الميزة النسبية للسلع : إذ ينبغي التعرف على اثر إتباع أي من الإستراتيجيتين على الميزة النسبية للسلع المختلفة لان إحلال الواردات قد يكون على حساب استخدامات عناصر الإنتاج في العديد من السلع التي تتمتع فيها بالميزة النسبية مما يؤدي إلى هبوط صادراتها ، وبالتالي يكون تدعيم سياسة معينة له أثاره السلبية على المستوى القومي التي لا تؤدي إلى إحراز أي تقدم .

- زيادة الدخل الوطني في الأجل القصير أو في الأجل الطويل : لاشك أن إتباع أي من الإستراتيجيتين له آثاره على زيادة الدخل الوطني ، غير أن هذه الزيادة قد تتحقق في الأجل القصير بالنسبة للإستراتيجية تنمية الصادرات ، بعكس الحال في الإستراتيجية إحلال الواردات التي قد يستلزم تطبيقها وقتاً أطول لقيام هذه الصناعات ، وتولد الدخول المختلفة منها، لذي لا ينبغي إغفال الاعتبارات الزمنية .

ليبدو في الأخير أن البديل الأنسب لهاتين الإستراتيجيتين هو إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات الذي يرفع من قدرة الاقتصاديات المتخلفة وفق شروط أكثر تكافؤاً - لكن هذه الإستراتيجية - إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات - لا تستطيع بدورها إجراء تغيير نوعي في طبيعة العلاقات الدولية ولا في القوانين التي تحكمها ، لأنها تقوم على توسيع الإمكانيات المتاحة للنمو الذاتي وذلك بتعليل من تأثير العوامل الخارجية على عملية التنمية الاقتصادية الجديدة فقط ، تقدر على ما يتوقف على نوعها ، مضمونها ، وعلى الأسس التي ستقوم عليها.

إلا أن جوهر المشكلة الأساسية يتركز في اكتشاف الطريق إلى هذه التنمية ، معوقاتنا وسبل تجاوزها، وهذا يستدعي بذل جهد فكري مكثف ينبغي أن ينبع من داخل العالم الثالث يسعى إلى تحديث الأهداف والاستراتيجيات الملائمة للتنمية الاقتصادية الخاصة بهذه البلدان لان الدول المتخلفة ما تزال عاجزة عن النظر إلى مجتمعاتها واقتصادها من الداخل لاكتشاف الداء والقضاء عليه بالدواء المناسب إذ تكمن مشكلتها الأساسية في نظرتها للأدوية - الحلول - التي ينصح الغرب باستعمالها دون تشخيص الداء - المشكل - هي ناجحة دائماً وليست السبب في اشتداد حالة المرض - تفاقم المشكلات - فالدولة المتخلفة بحاجة إلى تنمية ذاتية وذلك بإزالة جميع عوائقها عن طريق كسر العوامل التي تغير مجراها وهذا وفق شروط تتمثل أساساً فيما يلي :⁽¹⁾

* إقامة تنمية اقتصادية نابعة من قاعدة داخلية، ليست مستندة من قاعدة خارجية.

* رفع حجم الإدخارات الوطنية ، بحيث تصبح الموارد المستعملة لأغراض استهلاكية ممكنة لاستعمال لإغراض أخرى .

* الاختيار الأفضل للاستثمارات التي تبلغ الإنتاجية الحدية بها أقصى حد ممكن .

* النهوض بجميع الصناعات في مختلف القطاعات الاقتصادية في نفس الوقت .

(1) طلال البابا، مرجع سابق ص:99.

* السماح بانتقال عناصر الإنتاج من أوجه الاستخدام الأقل إنتاجية إلى الأوجه الأكثر إنتاجية، وذلك بالاستغلال الأوسع للفرص المتوفرة من التكنولوجيا والمعرفة الفنية والتقنية والمواد المتاحة للحصول على المزيد من الإنتاجية وتحقيق التوازن الشامل.

هذا ويرى بعض المحللين الاقتصاديين أن التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة لن تتحقق إلا في هذا الإطار عن طريق اندماجها في التكامل الاقتصادي الدولي ، الأمر الذي يتطلب منها تحرير تجارتها بإزالة كل العراقيل والحواجز الخاصة تجاه وارداتها.

لان الضمان الوحيد لنجاح إستراتيجية تنمية في ظل اقتصاد السوق يرتبط بتشجيع الاستثمار الأجنبي في هذه البلدان الذي يمكنها من طلب رؤوس أموال أجنبية ، وبالتالي ترقية الإنتاج المحلي ، الذي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

المطلب الثاني: الصادرات ومحددات تطورها في الدول النامية

إن أحد الملامح المهمة للتجارة العالمية على مدار العقود الثلاثة الماضية، هي المشاركة المتزايدة من جانب الدول النامية... إذ نمت صادراتها السلعية خلال الفترة 1970-1999 بمعدل سنوي 12 ٪ في المتوسط، مقارنة بمعدل نمو 10 ٪ على المستوى العالمي، مما أدى إلى زيادة نصيبها من ربع التجارة السلعية العالمية إلى حوالي الثلث وأصبحت الدول النامية خلال تلك الفترة أسواقاً مهمة لمنتجات بعضها البعض فلقد وصلت التجارة فيما بينها إلى حوالي 40 ٪ من صادراتها الكلية في نهاية العقد الماضي والأكثر أهمية من ذلك أن هذه الاتجاهات اصطحبها تحول سريع في تكوين صادراتها من السلع الأولية إلى السلع المصنعة، خاصة منذ أوائل الثمانينات إذ مثلت السلع المصنعة 70٪ من صادرات الدول النامية مع نهاية التسعينيات بعد أن ظلت تراوح حول 20 ٪ خلال معظم سنوات السبعينيات وبداية الثمانينات، هذا بينما هبط نصيب السلع الزراعية من حوالي 20٪ إلى 10٪ خلال نفس الفترة، كما تأرجحت صادرات المعادن والبتترول بشكل كبير بسبب التغيرات الحادة في الأثمان إلا أن الاتحاد العام كان نتيجة نحو الهبوط. (1)

(1) - يلماظ أكيوز تعريب ومراجعة، أحمد بديع بليح، السيد أحمد عبد الخالق، الدول النامية والتجارة العالمية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص

وسوف نتعرض في هذا المطلب إلى النقاط التالية:

- هيكل الصادرات في الدول النامية.

- محددات تطور حجم وهيكل صادرات الدول النامية.

1- هيكل الصادرات في الدول النامية:

إن تطور المبادلات التجارية الدولية لا يمكن فصله عن طبيعة التخصص والتقسيم الدولي للعمل الذي

تابع التطور الرأسمالي ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي⁽¹⁾:

أ- مراحل تطور هيكل الصادرات في الدول النامية:

* المرحلة الأولى: وفيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في الصناعات التحويلية مقابل تخصص

الدول النامية في المواد الأولية كالزراعة والصناعة الاستخراجية.

* المرحلة الثانية: وفيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في إنتاج السلع الإنتاجية والرأسمالية، وكان

نصيب بعض الدول النامية التي كانت تسعى نحو النمو الصناعي أن تخصصت في السلع الاستهلاكية وذلك

في عهد الخمسينيات والستينيات واتجاه بعض الدول النامية إلى إقامة سياسة إحلال الواردات مثل مصر،

باكستان، الهند، البرازيل، الأرجنتين.

* المرحلة الثالثة: وفيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في الصناعات ذات التطور العالمي

والتكنولوجي العالي مقابل تخصص بعض البلدان النامية في الصناعات ذات المستوى الأدنى نسبيا من التطور

العلمي والتكنولوجي، وهي تكنولوجيا تقليدية كالمنسوجات أو بعض الصناعات المكملة لتلك السائدة في الدول

الرأسمالية المتقدمة وبدأت المرحلة الثالثة في عهد السبعينات ويتكون هيكل صادرات الدول النامية أساسا من

المواد الأولية استخراجية كانت أو زراعية إضافة إلى نسبة ضئيلة من المواد المصنعة ونصف المصنعة.

(1) - شرفادي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر،

ب- مكونات هيكل الصادرات في الدول النامية:

* صادرات السلع المصنعة ونصف المصنعة:

إن الدول النامية شهدت في الفترة الأخيرة تطورا في قطاع الصناعة إلا أن نصيبها من صادرات العالم للسلع الصناعية يبقى ضئيلا إذا ما قورن بحجم الصادرات من هذا النوع للدول المتقدمة، وكل الإحصائيات والأرقام متعلقة بطبيعة التخصص حسب المناطق الجغرافية وطبيعة الإنتاج وتركيبته تؤكد ذلك وهذا ما يوضحه الجدول.

الجدول رقم (03): التجارة العالمية في سنة 1987 لأكبر نطاق العالم في المنتجات الصناعية:

الوحدة: مليار.

الواردات %	الصادرات %	الواردات \$	الصادرات \$	التجارة الخارجية
66.7	78.1	762	893	الدول المتقدمة
23.8	12.8	272	146	الدول النامية
9.5	9.1	109	104	الدول ذات الاقتصاد المخطط
100	100	1143	1143	المجموع

المصدر: الاتفاقية العامة الجمركية: 1986 ص : 170.

المعادن المشكلة تنصدر صادرات الدول النامية من السلع المصنعة ويلى ذلك المنسوجات ثم الكيماويات، كما أن غالبية السلع المصنعة هي سلع زراعية (الطماطم المعلبة ، مربى...الخ) تكون على حساب صادرات المواد الأولية الزراعية قيمتها يجب أن تعود بتكلفة إنتاجها بما في ذلك قيمة الآلات الإنتاجية المستوردة، و سلع ذات مهارات فنية عالية تتطلب إنفاقا على اليد العاملة (تخصص بعض دول المشرق في إنتاج الزرابي والألبسة التقليدية) ، غير أن تصدير هذه السلع في الدول النامية لا يحقق لها العائد المهم من العملات الأجنبية مقارنة مع النفقات لارتباطه بالقطاع الأجنبي من تكلفة استيراد آلات الإنتاج واليد العاملة التي تؤهل في الخارج بالعملة الأجنبية (تكوين الإطارات).

* صادرات المنتجات الأولية: وهي صادرات السلع الاستخراجية والسلع الزراعية.

- السلع الاستخراجية وأهمها البترول والغاز الطبيعي وبعض المعادن.

- السلع الزراعية وتتمثل في المواد الغذائية، مواد الخام الزراعية (البن، الشاي، الكاكاو). يشكل البترول النسبة المرتفعة من صادرات أغلب الدول النامية وهو موجه لاستهلاك الدول المتقدمة، وتجدر الإشارة إلى أن التقدم التكنولوجي أدى إلى نقص في بعض حجم الصادرات من المواد الأولية: والجدول التالي يوضح حصة إنتاج المواد الأولية للدول النامية.

الجدول رقم(04): التجارة العالمية في سنة 1984 بالنسبة للمواد الأولية

الواردات %	الصادرات %	الواردات \$	الصادرات \$	التجارة الخارجية
69.1	43.6	506	319	الدول المتقدمة
20.6	43.2	151	316	الدول النامية
10.3	13.1	75	96	الدول ذات الاقتصاد المخطط
100	100	732	732	المجموع

المصدر: الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية Gatt ص: 175.

فصلا عما سبق فإنه في التسعينات نجد أن كلا من القيمة الحقيقية للواردات والقيمة الحقيقية للصادرات قد نمت وزادت بسرعة، ولكن يجب ملاحظة أن المساهمة الحقيقية في الصادرات العالمية، وبرغم ذلك، ظل نصيب الدول النامية ثابتا نسبة 18% من الصادرات خلال نفس الفترة، وبالرغم من ارتفاع نسبة مساهمة التجارة الدولية في الناتج المحلي الإجمالي، فهناك حوالي 44 من الدول الأقل تقدما كانت مساهمتها آخذة في الانخفاض. (1)

(1) - يلماظ أكبوز تعريب، السيد أحمد عبد الخالق، مراجعة أحمد بديع بليح، مرجع سابق، ص: 508.

الجدول رقم (5): اتجاهات الصادرات العالمية 1970 - 1997

1997	1996	1990	1983	1980	1970	صادرات العالم
5.394	5.231	3.401	1.814	2.002	312	القيمة الاسمية (مليار دولار)
2.909	2.987	2.076	1.620	2.002	590	القيمة الفعلية (مليار دولار) بأسعار عام 1980 % من الصادرات العالمية
76.5	78.5	74.6	64.1	66.3	71.9	الدول المتقدمة
18.9	17.3	17.8	24.9	27.9	17.6	الدول النامية
4.6	4.2	7.5	11	8.8	10.5	دول التخطيط المركزي

المصدر: يلماظ أكيوز تعريب السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، الدول النامية والتجارة العالمية دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص: 509.

وفي الحقيقة فإن هذا الانخفاض يقارب الـ 50% في هذه الدول التي يعيش فيها 10% من سكان العالم، أصبح نصيبها يعادل 0.3% من التجارة العالمية، أما اليوم وفي داخل الدول النامية: فهناك كبار المصدرين الذين ينتمون للدول حديثة العهد بالتصنيع في قارة آسيا أمثال: كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، هونج كونج (عندما عادت إلى الصين عام 1997).

ومن هنا فإن الصادرات الصناعية القادمة من هذه الدول حديثة العهد بالتصنيع رفعت من نصيبها في التجارة العالمية إلى أكثر من الضعف، بينما مساهمة هذه الدولة بالمقارنة بتجارة دول العالم الثالث وصادراته كانت تنمو بأكثر من 250%، حيث قفزت من 30.8% عام 1965 إلى 82.8% عام 1990، وخلال نفس الفترة، فإن باقي الدول الأقل نمو (خاصة الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء وبعض دول أمريكا اللاتينية) قد انخفض نصيبهم بشكل ملحوظ في التجارة الدولية وتدهورت عوائد التصدير الخاصة بهم.⁽¹⁾

(1) - يلماظ أكيوز ، مرجع سابق، ص : 509.

3- محددات تطور حجم هيكل صادرات الدول النامية:

تكون المحددات داخلية وخارجية:

3-1- المحددات الداخلية وتتمثل فيما يلي:

* **الهيكل الاقتصادي لهذه الدول:** يعتبر الهيكل الاقتصادي للدول النامية من أهم المحددات الداخلية المؤثرة في حجم وهيكل صادرات الدول النامية وأدى تواجد الاستعمار في هذه الدول إلى استغلال مواردها وذلك لتوفير مواد الخام اللازمة لصناعات البلاد المتقدمة. (1)

كذلك اتخذ الاستعمار من هذه البلاد التي تحت سيطرته أسواقا رائجة للمنتجات الصناعية ولذلك لم يشجع التنمية الصناعية في هذه الدول وأدى ذلك إلى تخلف الهيكل الاقتصادي للدول النامية حيث اتسم بسيطرة إنتاج المواد الأولية. (2)

* **دوال الإنتاج:** ذكرنا أن صادرات الدول النامية تتمثل في القطاع الاستخراجي والمنتجات الزراعية ولذلك نرى أن مستوى الإنتاج يتأثر بالظروف الطبيعية فيما يخص الإنتاج الزراعي والمردودية المرتبطة به خاصة في هذه الظروف عكس الإنتاج الصناعي.

* **الضغوط السكانية:** إن أكثر الدول النامية تتميز بانفجار سكاني ولذلك انحصرت معظم اقتصادياتها في قطاعات إنتاجية لسد حاجياتها الداخلية ولا يوجه نحو التصدير إلا الشيء القليل لكي تغطي به نفقات الواردات من السلع الصناعية والغذائية.

* **معدل نمط الاستثمار** تركز الدول النامية على تنمية صادراتها على حساب القطاعات الأخرى والتخطيط الأمثل لهذه الاستثمارات هو الذي يعتمد على دراسة أثرها على تنمية الصادرات والحد من الواردات للقضاء على ميزان المدفوعات.

3-2- المحددات الخارجية وتتمثل فيما يلي:

* **تطور طلب البلاد المتقدمة:** عرفت السياسة الإنتاجية للدول المتقدمة تغيرات مختلفة مما أدى إلى التأثير على صادرات الدول النامية، فيظهور الثورة الصناعية كان الطلب على المواد الأولية مرتفعا مما أدى ارتفاع حجم الصادرات في هذه الدول أما بالنسبة للوقت الحاضر اختلف الأمر حيث أن قيام تكتلات اقتصادية

(1) - محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص: 106.

(2) - محمد حافظ عبدو الرهوان، أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، شركة مطابع الطويجي التجارية، 1997، ص: 229.

بين الدول المتقدمة أدى إلى حصر التبادل أكثر فيها بينها كالاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة والذي فرض نظاما احتكارية على صادرات الدول النامية.

* **اتجاهات شروط التبادل الدولي وأثرها:** أثارت فكرة تدهور معدل التبادل الدولي خلافا نظريا بين رجال الاقتصاد ففريق يؤكد أن اتجاه معدل التبادل منذ فترة طويلة في غير صالح الدول التي تعتمد اقتصادياتها على الإنتاج الأولي ويعتبرون ذلك أحد العقبات الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية.

ويرجع هؤلاء هذا التدهور في معدل التبادل إلى عوامل كاملة في جانبي العرض والطلب ويعتبر التقدم التكنولوجي في نظريهم أحد العوامل الهامة التي تكمن وراء هذا التدهور حيث يؤدي إلى استفادة الدول المتقدمة المستهلكة للمواد الأولية وكمنتجة للسلع الصناعية بينما تخسر الدول النامية كمنتجة للمواد وكمستهلة للسلع الصناعية. (1)

المبحث الرابع: دور الدول النامية في مجال التجارة الخارجية والعقبات التي تقف في وجه

التنمية الاقتصادية في هذه البلدان:

إن الدول المتقدمة لا تترك الفرصة للدول النامية لتغيير طبيعة تخصصها عبر كل مراحل التقسيم الدولي للعمل بينما كانت هذه الدول -أي المتقدمة- تتنافس فيما بينها على استخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل تحسين وتطوير الإنتاج مما زاد من تكاملها والانتفاع بمزايا تخصصها عبر كل مراحل تطورها في حين ارتفعت الهوة التكنولوجية بينها وبين الدول النامية التي أصبحت تتخبط في مشاكل عديدة .

المطلب الأول: دور الدول النامية ووضعيتها في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية :

تتسم اقتصاديات الدول النامية بالتبعية لاقتصاديات الدول المتقدمة لأن هذه الأخيرة هي التي تطلب المواد الخام لسد حاجياتها ، فكما رأينا أن معظم الدول النامية تعتمد على مداخلها من صادرات المواد الأولية سواء كانت استخراجية (النفط ، الغاز)، أو زراعية (القطن ، البن ، السكر).

يتناقص النصيب النسبي للدول النامية من الصادرات ماعدا البترول ، فالتقدم التكنولوجي أدى إلى اختراع مواد مصنعة واكتشافات تحقق وفرة في استخدام المواد الأولية عن ذي قبل كما أن سوق النفط يتأثر بالأزمات السياسية فقراراته سياسية أكثر منها اقتصادية فحرب الخليج وما أسفرت عنه من تقلبات مفاجئة في أسعار البترول خير دليل على ذلك .

(1) - محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص : 107-111، 124.

نلاحظ في السنوات الأخيرة تدهورا في التجارة الخارجية أثر سلبا على اقتصاديات الدول النامية نتيجة لاندماجها في السوق العالمية وتخصصها في إنتاج سلعة أو سلعتين مع إهمال باقي القطاعات والتركيز فقط على قطاع التصدير لسلعة أو سلعتين مع إهمال باقي القطاعات والتركيز فقط على قطاع التصدير للسلع الاستخراجية والقطاعات المتعلقة به مما أدى إلى تخلف وضع قطاع الخدمات والصناعات ، فحدثت ازدواجية في الاقتصاد الوطني للدول النامية : قطاع متقدم ويتمثل في قطاع الصادرات والقطاعات التابعة له وقطاع متخلف وقطاع الخدمات والصناعات .

يتسم الوضع المشترك بين جميع الدول النامية في وجود عوائق تعرقل نموها وهي عديدة ومتنوعة ، لكن هذه العراقيل ليست مشتركة بين جميع الدول ومن بينها ، نقص الموارد الطبيعية ونقص الدخل وضعف مستوى الادخار وانخفاض مستوى التبادل التجاري وضعف البرامج التنموية ، التخلف التكنولوجي ، الانفجار الديموغرافي وهي معظم المعوقات التي سنتطرق لها في المطلب الموالي بدقة وتفصيل.⁽¹⁾

المطلب الثاني: العقبات التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية في البلدان النامية:

من السهل القول بان الفقر والتخلف يرجعان إلى الندرة في عوامل الإنتاج في البلدان النامية وكذلك في سوء استغلالها ، ومن الصعوبة بمكان تفسير عدم المساواة الدولية في مستويات التنمية الاقتصادية من خلال التفاوت في هبات الموارد الاقتصادية ، إن الفجوة التنموية الحالية قد برزت من خلال التنمية الصناعية في بعض المناطق من العالم ، التي ولدت لها ما يعتبر بمثابة هباتها من الموارد الخاصة بها ، إن إحدى الخصائص الرئيسية للنمو الاقتصادي الحديث هي أن ذلك النمو لم يبدأ في جميع المناطق في وقت واحد بل انتشر ببطء عبر أوروبا وأمريكا الشمالية ، ولم ينتشر إلى المناطق التي تقع خارج مناطق الثقافة الأوروبية إلا في الخمسينيات والستينيات (عدا اليابان) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن خصائص البلدان النامية أو المتخلفة اقتصاديا هي بمثابة عقبات في طريق التنمية وسوف نقسم هذه العقبات إلى مجموعات رئيسية تمثل العقبات الاقتصادية والعقبات الاجتماعية ، وعقبات الحكومة وعقبات دولية وفي ما يلي شرح موجز لكل هذه العقبات :

(1) - شرفاوي عائشة ، مرجع سابق ، ص: 32.

1- العقبات الاقتصادية:

1-1- حلقة الفقر المفرغة :

أن صاحب الفكرة هو الاقتصادي (Nurkse) الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيراً⁽¹⁾، ويؤكد أصحاب هذه النظرية أن سبب التخلف وبالتالي معوقات التقدم هو وجود عوامل في بلدان العالم الثالث يرتبط بعضها ببعض ويؤثر بعضها في بعض وتتداخل أحياناً ، لا تتيح حل هذه المشكلة أو تلك دون حل مشاكل أخرى لا يمكن حلها دون حل المشكلة الأولى ، فانخفاض دخل الفرد في البلدان المتخلفة يرتبط بارتباط المستوى المعيشي للعمال وخاصة سوء التغذية وهذه الأخيرة نتيجة لانخفاض مستوى الدخل لدى الفرد⁽²⁾، وأن حلقات الفقر هذه تعمل من جانب الطلب علي (ضعف الحافز على الاستثمار) ومن جانب العرض علي (قصور المدخرات).

ومن أجل كسر هذه الحلقة المفرغة يتعين على البلدان النامية، أن تكتشف وسيلة لانتزاع كميات أكبر من الادخار من الفقراء أو أن تجد الموارد من خارج بلدانها.

1-2- محدودية السوق :

إن العلاقة بين محدودية السوق والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفورات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الصناعية ، وإذا كان على المنشآت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فان حجم السوق يجب أن يكون كافياً ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج ، وبالتالي فان محدودية في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية .

1-3- الازدواجية الاقتصادية:

إن مصطلح الازدواجية الاقتصادية يصف الحالة التي يجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ، وإن مثل هذه الظاهرة تترك أثارها على نمط ووتيرة التنمية الاقتصادية ، وهناك تفسيرات مختلفة الازدواجية ، ولكنه بشكل عام فإنها تشير إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني والتي تنعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا فيما بين القطاعات أو الأقاليم وكذلك الفروقات في

(1) - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص: 151-152.

(2) - صبحي محمد فنوص ، أزمة التنمية ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 1999، ص : 139.

درجة التطور فيما بينها ، وكذلك في العادات والتقاليد الاجتماعية والمواقف فيما بين النظام الاجتماعي المحلي والنظام الاجتماعي المفروض من الخارج.

1-4- قيد الصرف الأجنبي :

يؤكد العديد من الاقتصاديين من أمثال (Myint) ، (R.Prebisch) ، (Singer) ، (A Leuris) وغيرهم بان قوى توازنية معينة كانت تعمل في الاقتصاد الدولي والتي أدت إلى أن منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئيسي إلى البلدان المتقدمة الأمر الذي يقود إلى ظهور قيد الصرف الأجنبي ، وحتى عند انفتاح البلدان النامية على التجارة الدولية ازدادت تجارتها بشكل كبير جدا ، إلا أن ذلك لم يساهم في تنمية بقية أوجه الاقتصادات النامية ذلك لان الاعتماد الكبير على الصادرات قد عرض تلك الاقتصادات وكشفها على التقلبات الدولية في طلب وفي أسعار المنتجات، خصوصا وأن معظم صادرات هذه البلدان هي من السلع الأولية التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب السعرية ولهذا فان غالبية البلدان النامية تعاني من شح في الصرف الأجنبي والذي يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية وبالتالي يشكل عقبة في طريق تنميتها.

1-5- محدودية الموارد البشرية :

يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملائمة الموارد البشرية عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، حيث ينعكس ذلك في عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة وكذلك ينعكس في انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج (الجغرافية والمهنية) ، وان الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية الاقتصادية وتوسيع الإنتاج وتنويعه.

2 - العقبات الاجتماعية:

إن الكثير من التحليلات التي تربط ما بين منظومة القيم الاجتماعية وبين التنمية الاقتصادية قد برزت إلى الوجود من خلال الاهتمام بمسألة كيفية قيام المجتمعات بإيجاد العدد المطلوب من الرياديين المنظمين لقيادة الجهد التنموي.

2-1- التنظيم:

تفتقر البلدان النامية إلى المنظم الريادي وذلك بسبب العوامل العديدة التي تزيد من المخاطر وعدم اليقين مثل : صغر حجم السوق وتدني مستوى رأس المال وتخلف التكنولوجيا وغياب الملكية الفردية وشح المهارات وعدم توفر المواد الخام بالكمية أو النوعية المطلوبة وضعف الهياكل الارتكازية ولهذه الأسباب فان البلدان النامية تفتقر للمنظمين الرواد، الأمر الذي يشكل عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية لديها.

2-2- دوافع التنمية :

إن توفر دوافع التنمية الاقتصادية أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لأنها هي التي تدفع الإنسان للعمل والجد للوصول إلى تحقيق الأهداف ، ولهذا فإن أهمية توفر الدوافع أمر حاسم في عملية التنمية الاقتصادية لدى البلدان النامية ، وتجدر الإشارة إلى أن سبب بروز العدد الكبير نسبيا من المنظمين لدى الأقليات في المجتمعات هو وجود الدوافع القوية لديهم لتحقيق شيء من أجل التميز .

3- عوائق دولية في طريق التنمية :

يؤكد العديد من الاقتصاديين بان العقبة الرئيسية للتنمية الاقتصادية اليوم تتمثل في العوامل الخارجية أكثر منها في العوامل الداخلية ، ذلك لأن وجود البلدان الصناعية المتقدمة يخلف ضغوطا دولية تؤدي إلى إعاقة مساعي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لدى البلدان النامية والفقيرة ، ورغم أن البعض يعترف بوجود بعض الجوانب الايجابية والمفيدة للبلدان الفقيرة من جراء وجود العالم الذي يحتوي على البلدان الغنية ومنها مكاسب التجارة وتصدير منتجاتها الفائضة إلى البلدان الغنية ، وكذلك إمكانية استفادة البلدان النامية من تجارب البلدان المتقدمة، وخاصة في مجال العلم والتكنولوجيا وفي الإدارة الاقتصادية والتخطيط ، إلا أن البعض يقول أن مثل هذه الاستفادة لم تتحقق لان البلدان المتقدمة تخلق العقبات أمام تنمية وتطور البلدان النامية .

إضافة إلى ما تقدم فان سياسات التجارة الحرة المفروضة على البلدان المتقدمة جعلت من المستحيل حماية الصناعة الناشئة لدى البلدان المذكورة ولهذا فان هذه الصناعات لم تتطور وبالتالي فان الموارد التي كان يمكن أن تستثمر في هذه الصناعات بقيت عاطلة ، كما إن التجارة الحرة قد قصت على الصناعات التقليدية والحرفية لدى البلدان النامية الأمر الذي ساهم في تأخر تطور هذه البلدان صناعيا .

ويؤكد (Celso Furtado) من جانبه بان البلدان الفقيرة في المراحل الأولية للتنمية الاقتصادية يكون لديها توزيع غير عادل للدخل ، ولذلك فان الطلب على السلع الصناعية يتركز على المنتجات الكمالية مثل السيارات ، وأن مثل هذه السلع إما أن تستورد أو أن تنتج في الداخل بواسطة الشركات الأجنبية، وعليه فان المستثمرين الأجانب لهم مصلحة في إقامة نمط توزيع للدخل غير عادل لان هذا يدعم الطلب على السلع التي يستطيعون هم أن ينتجوها.

ولهذا يؤكد البعض بان العوامل الخارجية المفروضة على البلدان النامية والمتمثلة بعلاقات التبعية الاقتصادية والعلاقات التجارية غير المتكافئة كلها تعمل ضد مصالح البلدان النامية والمتمثلة بعلاقات التبعية الاقتصادية والعلاقات التجارية غير المتكافئة كلها تعمل ضد مصالح البلدان النامية وتمثل عقبة في طريق التنمية.⁽¹⁾

(1) - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص: 152-160.

خلاصة الفصل:

تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير التنمية الاقتصادية أنها مرتبطة بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفعها بحيث أن كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد لعملية التنمية الاقتصادية، دون أن ننسى التتويج والتحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من عملية التنمية الاقتصادية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب أن نلاحظ أن هناك ارتباط وثيق بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، غير أنه يجب أن نفرق بين هذين المفهومين.

كما تطرقنا أيضا في هذا الفصل إلى أهمية التجارة الخارجية في تنمية اقتصاديات الدول النامية وجل المعوقات التي تعاني منها هذه الدول وضرورة اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي الذي أصبح حتمية لا بد منها لمسايرة الأوضاع الراهنة والاستفادة من المزايا المقدمة من خلاله، على حد ما يشاع في اجتماعات هذه المنظمات والتكتلات.